

المجلس 1 من شرح (الورقات في أصول الفقه) | برنامج مهامات العلم 3341 | الشيخ صالح العصيمي

صالح العصيمي

السلام عليكم ورحمة الله ودرجات وجعلني العلم به اصولا ومهما. وشهاد ان لا الله الا الله حقا وشهاد ان محمد عبده ورسوله صدق. اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد - 00:00:00

اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد اما بعد فحدثني جماعة من الشيوخ وهو اول حديث سمعته منهم باسناد كل الى سفيان ابن عبيدة عن عمر ابن دينار عن ابي - 00:00:30

موسى مولى عبد الله ابن عمر عن عبد الله ابن عمرو ابن العاص رضي الله عنهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الراحمن يرحمهم الرحمن ارحموا من في من في الارض يرحمكم من - 00:00:50

ارحموا من في الارض يرحمكم من في السماء ومن اكد الرحمة رحمة المعلمين بالمتعلمين. في تلقينهم احكام الدين وترقيتهم في منازل اليقين ومن طرائق رحمتهم ايقافهم على مهامات العلم في اقراء اصول المتنون وتبين مقاصدتها الكلية ومعاناتها - 00:01:06

الاجمالية ليستفتح بذلك المبتدئون تلقיהם ويجد فيه المتوسطون ما يذكرون ويطلع منه المنتهون الى تحقيق مسائل العلم وهذا شرح الكتاب الرابع عشر من برنامج مهامات العلم في سنته الثالثة ثلاث وثلاثين بعد الاربع مئة والالف - 00:01:31

وهو كتاب الورقات للعلامة عبد الملك ابن عبد الله الجويني المتوفى سنة ثمان وسبعين واربع مئة نعم. والصلوة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين اجمعين اللهم اغفر لشيخنا ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين اجمعين - 00:01:55

قال العلامة عبدالملك بن عبد الله بن يوسف الجويني رحمه الله تعالى في كتابه الورقات في اصول الفقه بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآلها وصحبه اجمعين - 00:02:24

وبعد فهذه ورقات تشتمل على معرفة فصول من اصول الفقه وهو مؤلف من جزئين مفرددين. احدهما اصول والآخر الفقه فالاصل ما يبني عليه غيره والفرع ما يبني على غيره. والفقه معرفة الاحكام الشرعية التي طريقها - 00:02:46

جهاد اشار المصنف رحمه الله ان هذه الورقات تشتمل على نبذة مختصرة من اصول الفقه فقال فهذه ورقات تشتمل على معرفة فصول من اصول الفقه ثم عرف اصول الفقه فقال - 00:03:10

وهو مؤلف من جزئين مفرددين احدهما اصول والثاني الفقه والجادة المسلوكة عند اهل العلم في المركبات الاضافية المؤلفة من مضاف ومضاف اليه ان يحل المفردان اللذان يتركب منهما ثم يعرف ثانية باعتبار الاضافة - 00:03:31

فكلمة اصول الفقه مركبة من كلمة اصول وكلمة الفقه فتتعرف كل كلمة على حدة اولا ثم تعرق بعد ذلك الكلمتان معا باعتبار كونهما مركبا اضافيا موضوعا للدلالة على معنى معين - 00:04:03

وهو فن من الفنون المتداولة عند اهل العلم والقول فيسائر المركبات الاضافية تلقوني في المركب الاضافي المذكور ولما ذكر المصنف رحمه الله تعالى حل هذا التركيب باعتبار مفرداته عرف هذين المفرددين - 00:04:30

فعرف الاصل بقوله ما يبني عليه غيره ثم عرف الفقه بقوله معرفة الاحكام الشرعية التي طريقها الاجتهد الى اخره ثم ذكر رحمه الله تعالى تعريف الفرع وفي وجه ذكره تعريف الفرع في هذا المقام قوله - 00:04:56

احدهما انه اورده استضارا فلما ذكر الاصل ذكر مقابله وهو الفرع لان الفرع يجيء مقابلا للاصل في بعض معانيه والآخر ان ذكره

الفرع ليس استطرادا بل لان اصول الفقه لا يمكن تصورها - 00:05:23

الا بالاطلاع على قدر ولو قل من الفروع الفقهية فيكون ذكره للاحتياج اليه في معرفة اصول الفقه وثانيهما اقوى من اولهما ثم ان المصنف عرف الاصل تعريفا لغوي وعرف الفقه تعريفا اصطلاحيا - 00:06:00

وكان الحري به ان يعرف كلها منها باعتدال الوضع اللغوي اولا ثم يعرفه ثم باعتبار وضع الاصطلاح ثانيا لكن كتاب الورقات نسج على وجه التوسيع والتسمح في العبارة لارادة نفع المبتدئ - 00:06:35

فهو ليس مبنيا على قانون متناسق لا يرد عليه اعلان ولا اخلال فاقتصر على تعريف الاصل باعتبار اللغة ثم عرف الفقه باعتبار الاصطلاح لان كل تعريف منها هو المحتاج اليه في حق كل كلمة للمبتدئ - 00:07:01

والمصنف رحمه الله تعالى وضع كتابه من يقرب الى اذهان المتكلم الى اذهان المتعلمين فحمله ذلك على اطفال طرد نسق واحد في المآخذ التي يبين بها ما يريد من المعاني - 00:07:30

وكأنه راعى في وضعه ان يكون على الشائع عند الاصوليين لا باعتبار ما انتهى اليه تحقيقه فان له كتابا كبيرا اسمه البرهان في اصول فقه فيه جملة من المسائل التي انتهى اليها ترجيحه مما يخالف كتابه الورقات - 00:07:53

وليس ذلك اضطرابا ولكن المختصرات توضع باعتبار الشائع الذي يقرب فهمه والمطلولات تصنف باعتبار ما ينتهي اليه واضعها من التحقيقات في مسائل العلم ثمان المصنف لما عرف الفقه اصطلاحا جرى فيه على جعل متعلق العلم هو معرفة المتعلم فقال -

00:08:21

الفقه معرفة الى اخره فعرف الفقه باعتبار معرفة المتعلم وهذه احدى طرائق اهل العلم في بيان حقائق العلوم واضح فرائضهم ان العلوم تعرف باعتبار كونها قواعد فكل علم له وخاصه المرادع منه - 00:08:53

قوى القواعد التي يقوم عليها وما يلحق به من وصف كمعرفة المتعلم لا صلة له بحقيقة العلم الا على وجه اتبع فان معرفة المتعلم اثر الناشئ من ادراك ذلك العلم - 00:09:23

والناس فيما يدركون من حقائق العلم متفاوتون فلا تصلح المعرفة ان تكون اذن مبينا لحقيقة علم ما وانما ينتفع الناس في معرفة حقائق العلوم بالاطلاع على كونها قواعد فمثلا علم النحو - 00:09:46

هو قواعد تعرف بها احوال الكلم ولا يقال ان النحو هو معرفة قواعد يعرف بها حكم الكلم لان هذه المعرفة اثر ناشئ عن تلك القواعد وهي وصف لمتلقيه والناس في حظوظهم من العلوم - 00:10:17

فالاوفق عند ارادة بيان حد علم ما ان ينظر الى قواعده كما ان المصنف في حده الذي ذكره اطلق القول في الاحكام الشرعية والفقهاء لا يبحثون الاحكام الشرعية باطلاق وانما بحثهم في نوع واحد منها - 00:10:45

وهو الاحكام الشرعية الطلبية ولا يذكرون الاحكام الشرعية الخبرية الا على وجه التبع نادرا والنادر لا حكم له فالاحكام الشرعية المذكورة هنا مفتقرة الى قيد اللازم وهو الطلبية لانه محل بحث - 00:11:13

الفقهاء فالفقه متعلقه الاحكام الشرعية الطلبية دون الخبرية وهذه الاحكام جعل المصنف طريقها الاجتهاد فخرج بهذا الاحكام الشرعية الطلبية التي لا يتطرق اليها الاجتهاد الفقه عند مخصوص بالمسائل الاجتهادية دون المسائل التي ليست اجتهادية -

00:11:42

بخلاف ما عليه الفقهاء فان اسم الفقه عند الفقهاء يشمل المسألة الاجتهادية وغير الاجتهادية اما الاصوليون فانهم يخصون الفقه بالمسائل الاجتهادية وبين الاصوليين والفقهاء فرق في حقيقة الفقه فالفقه عند الاصوليين - 00:12:22

مخصوص بالمسائل الاجتهادية فقط اما الفقه عند الفقهاء فهو شامل اجتهادية وغيرها احسن الله اليكم قال رحمه الله تعالى والاحكام سبعة الواجب والمندوب والمباح والمحظور والمكروه هو الصحيح والباطل. الواجب ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه. والمندوب ما يثاب على فعله - 00:12:55

فلا يعاقب على تركه. والمباح ما لا يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه والمحظور ما يثاب على تركه ويعاقب على فعله. والمكروه ما

يثاب على تركه ولا يعاقب على فعله - 00:13:29

صحيح ما يعتقد به ويتعلق به النفوذ. والباطل ما لا ي يتعلق به النفوذ ولا يعتقد به. لما عرف اصنف رحمة الله الفقه بقوله معرفة الاحكام الشرعية الى اخر ما تقدم - 00:13:47

بين هذه الاحكام فقال والاحكام سبعة يريد بذلك الاحكام الشرعية الطلبية لان الفقه مردود اليها فال في قوله والاحكام سبعة عهدية يراد بها الاحكام الشرعية الطلبية وذكره عددها انه سبعة - 00:14:06

باعتبار المشهور من عد افرادها مجموعة دون رعاية افتراق موردها والمقرر عند اهل التحقيق ان الاحكام الشرعية الطلبية في النظر الاصولي تنقسم الى نوعين احدهما الحكم التكليفي والثاني - 00:14:40

الحكم الوضعي فاما الحكم التكليفي فهو الخطاب الشرعي الطلبی المتعلق بفعل العبد اقتضاء او تخبيرا الحكم الشرعي الطلبی المتعلق بفعل العبد اقتضاء او تخبيرا واما الحكم الوضعي فهو الخطاب الشرعي - 00:15:13

الطلبی المتعلق بوضع شيء علامة على شيء والتکلیف بالمعنى الموضوع في اصول الفقه اجنبي عن الشريعة يتبعنه اعتقاد حادث فان المخالفين للاعتقاد السنی من نفاة الحکمة والتعلیل عن افعال الله - 00:15:48

احتاجوا الى ما يتذكرون به وراء نفي الحکمة والتعلیل فان اعتقاد اهل السنة والجماعۃ ان افعال الله عز وجل ناشئة عن حکمة وعلة موجودة فيها علمت بالنسبة لنا فصارت معقولة - 00:16:26

او جهلت بالنسبة لنا فصارت غير معقولة اما لفاظ الحکمة والتعلیل فانهم يقولون ان افعال الله عز وجل غالبة من الحکمة والتعلیل وحملهم على هذا المذهب زعمهم ان اثباته يتضمن اثبات حاجة الله عز وجل - 00:16:56

الى طاعة الطائرين ومن ثم فانهم يسمون هذا الباب عندهم نفي الاغراض وال حاجات يريدون نفي الحکمة والتعلیل واذا كانت الاحکام الشرعية وهي من افعال الله خالية من الحکمة والتعلیل فهم مضطرون - 00:17:30

الى التماس ما يسوغون به الامر والنهی لانه اذا كان فارغا من الحکمة والتعديل فلا بد ان يكون ممتزجا بمعنى تقبله العقول وهذا المعنى هو الذي سموه بالتكليف فقالوا اثنا لم نؤمر بامر ولم ننهی بنهي - 00:18:01

لحکمة وانما وضعت هذه الاوامر والنواهي تکلیفا اي طلبا للعبد بما فيه مشقة مشقة عليه فتولد هذا المصطلح وهو التکلیف من القول بنفي افعال الله بنفي الحکمة والتعلیل عن افعال الله سبحانه وتعالی - 00:18:31

وجعلوا الامر والنهی بمنزلة ما يطلب به العبد مشقة عليه وسموا التکلیف وحد التکلیف لقولهم هو ما فيه مشقة للعبد وما انتحلاه مباین للدلائل البینات من القرآن والسنة عموما وخصوصا - 00:19:04

والامر والنهی مشتملان على ما يورث القلوب طمأنيتها وسکينتها والذلة بها والانسی باحکام الله سبحانه وتعالی ومن صرح بباطل وضع هذا اللفظ على المعنى المعروف عندهم في اصول الفقه ابو العباس ابن تیمیة الحفید - 00:19:35

وتلميذه ابو عبد الله ابن القیم رحمة الله فالحكم التفریدي منسوب الى التکلیف على الوجه الذي شرحته لك وقد جعل ابن القیم في کلام له في مدارج السالکین انواع الحكم التکلیفی قواعد العبودیة - 00:20:03

فتسمیته بالحكم التعبیدی اولی من تسمیته بالحكم التکلیفی وهذا النوعان اللذان يرد اليهما الحكم وهمما التکلیفی والوضعي يتتنوعان على انواع عدّة ليس هذا مقام بسط تفاصیلها لكن مما ذكره العلماء ما اورده المصنف بقوله الواجب والمندوب والمباح والمحظور والمکروه - 00:20:26

والصحيح والباطل والخمسة الاولی الواجب والمندوب والمباح والمحظور والمکروه تدرج عندهم في الحكم التکلیفی والصحيح والباطل يندرجان في الحكم الوضعي وهذه العبارات التي ذكرها المصنف وغيره من الاصوليين في قوله الاحکام هي الواجب والمندوب والمباح - 00:20:57

مردھا الى فعل العبد فهي متعلق الحكم وليس الحكم نفسه لان الحكم يتعلق بخطاب الشرع لا بفعل العبد فالحكم في الاول هو الایجاب ومتعلقه بالنظر الى فعل العبد هو الواجب - 00:21:26

والحكم في الثاني هو الندب ومتعلقه بالنظر الى فعل العبد هو المندوب وقل في الثالث الاباحة وفي الرابع الحظر وفي الخامس الكراهة وفي السادس الصحة وفي السابع البطلان فهذه هي الالقاب الموضوعة - 00:21:54

للدلالة على كون المذكورات احكاما لله عز وجل واما الالفاظ التي ذكرها المصنف رحمة الله تعالى فهي موضوعة للدلالة على تلك الاحكام اعتبار تعلقها بالعبد وورود الاحكام تنظر فيه الى - 00:22:20

كونها من الله سبحانه وتعالى لا الى كونها متعلقة بفعل العبد وجمهور الفاظ الاصوليين في الدلالة على الاحكام الشرعية بعيد عن الالفاظ التي اختارها الشرع فالايجاب ليس هو اللفظ الشرعي المختار للدلالة على مقصوده - 00:22:45

بل اللفظ الشرعي هو الفرض وعوض الندب وضفت وضعت الشريعة كلمة النفل وقد جاء في حديث الهي واحد وهو قد جاء مجموعين في حديث الهي واحد وهو حديث ابي هريرة عند البخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فيما يرويه عن ربه تبارك وتعالى - 00:23:11

تعالى وما تقرب الي عبدي بشيء احب الي مما افترضته عليه ولا يزال عبدي يتقارب بالنواقل فجعل الفرض والنفل دالين على ما يسميه الاصوليون باليجاب والندب وجعل في خطاب الشرع - 00:23:42

التحليل والتحريم عوض الاباحة والحد و منه قوله تعالى ولا تقولوا لما تصنف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام فالاحكام التكليفية باعتبار الوضع الشرعي هي الفرض والنفل والتحليل والتحريم والكراهة والأخير بينهن - 00:24:12

هو الذي وافق فيه الوضع الاصولي الوضع الشرعي. فانها تقع في الشرع على هذا المعنى و منه قوله صلى الله عليه وسلم في حديث المهاجر بقى عند ابي داود وغيره اني كرهت ان اذكر الله الا على - 00:24:46

طهارة واسناده صحيح وقد عرف المصنف الاحكام بحسب كونها متعلقة بفعل العبد وهو كما سبق متعلق الحكم وليس الحكم نفسه. فقال الواجب ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه والمندوب ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه - 00:25:05

وقوله في كل ما يثاب على فعله متعقب بأنه لا تلجلأ بانه لا يلزم وجود الثابة عند وجود الفعل لا يلزم وجود الثابة عند وجود الفعل بل ربما تخلفت الاجابة لمانع - 00:25:35

ومنهما في صحيح مسلم من حديث بعض ازواج النبي صلى الله عليه وسلم عنه صلى الله عليه وسلم انه قال من اتي عرافا لم تقبل له صلاة اربعين ليلة فان فاعل الصلاة يفعل فعلا يثاب عليه لكن تخلفت الاجابة لمانع - 00:25:59

وكذا قوله في الواجب ويعاقب على تركه اذا لا يلزم من الترك وجود المعاقبة فان الله عز وجل قد يغفر لمن يشاء ولا يعاقبه على ترك الواجب وقال في تعريف مقابل الواجب وهو المحظور ومقابل المندوب وهو المكروه - 00:26:26

قال والمحظور ما يثاب على تركه ويعاقب على فعله والمكروه ما يثاب على تركه ولا يعاقب على فعله ويرد على قوله في كل ما يثاب على تركه انه لا يلزم وجود الثابة عند وجود الترك. بل ربما تخلفت لمانع - 00:26:50

وكذلك قوله في المحظور ويعاقب على فعله لا يلزم من الفعل وجود المعاقبة فان الله عز وجل قد يغفر لمن يشاء ولا يعاقبه على فعل محظور وذكر بين المتقابلات من الاحكام ما خلا من اثابة وعاقب عنده فقال - 00:27:15

والماباح ما لا يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه وقد يخرج المباح عن هذا لاحد شيئاين او لهما عائد الى المباح نفسه عائد الى المباح نفسه - 00:27:40

بالمبالغة فيه وتعاطي فضوله بالمبالغة فيه وتعاطي فضوله ففضول المباح ما زاد عن حاجة العبد وفضول المباح ما زاد عن حاجة العبد وفي تعاطي فضول المباح لا يقال لا يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه - 00:28:08

بل فضول المباح منهي عنها لما تنتجه من اضعاف العبودية بما تنتجه من اضعاف العبودية وصرف القلب عن مقصود المباح الى ما ليس مقصودا للشرع فيه وصرف القلب عن مقصود المباح الى ما ليس مقصودا للشرع فيه - 00:28:38

فان القصد من الاباحة هو التوسيعة على العبد وسد حاجته وما فوق ذلك يرجع على هذا المقصود بالاضعاف والآخر عائد الى خارج عنه والآخر عائد الى خارج عنه كغصب فاعله - 00:29:08

فانه ربما خرج المباح الى اللاتابة بحسن نية فاعليه او خرج الى التحرير بسوء نية فاعله وبقي من الاحكام السبعة التي ذكرها الصحيح والباطل المذكوران في قوله وال الصحيح ما يعتقد به ويتعلق به النفوذ - 00:29:33

والباطل ما لا يعتقد به النفوذ ولا يعتقد به وهذا هو اثر الحكم الوضعي وليس هو الحكم الوضعي نفسه فالحكم الوضعي كما تقدم - 00:30:12

الخطاب الشرعي الظبي المتعلق بوضع شيء علامة على شيء وانواعه ثلاثة وضع شرط ووضع سبب ووضع مانع وما عبر به في اثناء الحكم الوضعي من ذكر النفوذ باطلاق يشمل العبادات والعقود - 00:30:33

وهو متعقب بان النفوذ لا يتصور في العبادات وهو متعقب بان النفوذ لا يتصور في العبادات فالنفوذ عندهم التصرف الذي لا يقدر متعاطيه على رفعه التصرف الذي لا يقدر متعاطيه على رفعه - 00:31:05

وهو متتحقق في العقود دون العبادات وهو متتحقق في العقول دون العبادات فالتعاقدان ببيع اذا افترقا وصار البيع نافذا لم يمكن الرجوع فيه الا باقالة من المشتري واما العبادة فلا يقال - 00:31:33

ان وقوع الفعل من العبد لا يمكن معه تخلف جزائه من الله لا يمكن معه القول با ان وقوع العبادة من العبد لا يمكن معه تخلف جزائه من الله وان الجزاء يكون لازما له - 00:32:02

فذلك متعدنر فقبول الاعمال ليس مناطا بفعلها بل لا بد من اجتماع شروطها وانتفاء موانعها والى ذلك اشار ابن سعدي في نظمه اذ قال ولا يتم الحكم حتى تجتمع كل الموانع كل الشروط والموانع ترتفع - 00:32:26

فتتصور النفوذ في العبادات غير ممكن. فيكون مختصا بالعقود فقط. وتعقب عبارة المصنف بما ذكر اذا تقرر هذا فان هذه الاحكام التي ذكرها المصنف تعرف باعتبار الوضع الشرعي بما يأتي ذكره - 00:32:53

اما الایجاب فحده الخطاب الشرعي الظبي المقتضي للفعل اقتضاء لازما الخطاب الشرعي الظبي المقتضي للفعل اقتضاء لازما ويسمى فرضا واما الندب فحده الخطاب الشرعي الظبي المقتضي للفعل اقتضاء - 00:33:23

غير لازم ويسمى نفلا واما الاباحة فحده الخطاب الشرعي الظبي المخير بين الفعل والترك ويسمى تحلينا ويسمى تحلينا واما الكراهة فحده الخطاب الشرعي الظبي المقتضي للترك - 00:34:02

اقتضاء غير لازم واما الحظر فحده الخطاب الشرعي الظبي المقتضي للترك اقتضاء لازما ويسمى التحرير واما الصحة فحده الخطاب الشرعي الوضعي الخطاب الشرعي الظبي المتعلق الخطاب الشرعي الظبي المتعلق بوصف ما يحتمل وجهين - 00:34:49

بموافقة الحكم الشرعي المتعلق بوصف ما يحتمل وجهين بموافقة الحكم الشرعي واما الباطل فحده الخطاب الشرعي الظبي المتعلق بوصف ما يحتمل وجهين بمخالفة الحكم الشرعي بوصف ما يحتمل وجهين بمخالفة - 00:35:38

الحكم الشرعي والمثال الذي يبينهما ان المتوضي اذا فرغ من وضوئه فان فعله يحتمل الحكم عليه بالصحة او البطلان فان كان موافقا للخطاب الشرعي حكم عليه بالصحة وان كان مخالفـا للحكم الشرعي حكم عليه - 00:36:15

بالبطلان فهو محتمل لوجهين. اما ان يكون صحيحا واما ان يكون باطلا والواجب لهذا وذاك الموافقة او المخالفة للحكم الشرعي نعم احسن الله اليكم قال رحمه الله تعالى والفقه اخص من العلم والعلم معرفة المعلوم على ما هو به في الواقع - 00:36:51

والجهل تصور الشيء على خلاف ما هو به في الواقع والعلم ضروري ما لم يقع عن نظر واستدلال كالعلم الواقع باحدى الحواس الخمس. التي هي السمع والبصر والشم والذوق واللمس او التواتر - 00:37:25

واما العلم المكتسب فهو الموقوف على النظر والاستدلال. والنظر هو الفكر في حال المنظور فيه والاستدلال طلب الدليل والدليل هو المرشد الى المطلوب انه عالمة عليه. والظن تجويـد امرـين اـحدـهما اـظهـر - 00:37:44

من الاخر والشك تجويـد اـمرـين لا مـزـية لـاحـدـهـما عـنـ الاـخـرـ. لما ذـكـرـ المـصـنـفـ رـحـمـهـ اللهـ استـطـرـدـ فـذـكـرـ اـنـسـهـ العـامـ وـهـ الـعـلـمـ فـاـفـرـادـ المـعـلـومـاتـ مـتـعـدـدـةـ وـمـنـهـ الـعـلـمـ بـالـاحـكـامـ الشـرـعـيـةـ الـظـبـيـةـ الـمـسـمـىـ بـالـفـقـهـ - 00:38:02

وقوله والفقه اخص من العلم وجهه النسل الفقهـيـ موـظـوـعـ فيـ اـصـطـلاـحـ الـاـصـوـلـيـنـ وـالـفـقـهـاءـ لـالـاحـكـامـ الشـرـعـيـةـ الـظـبـيـةـ دونـ سـائـرـ

المعلومات فالاحكام الشرعية الطلبية هي متعلق الفقه دون غيرها ويفترق الاصوليون والفقهاء من بعده فيما يقع عليه اسم الفقه -

00:38:31

في خصه الاصوليون بالاحكام الشرعية الطلبية الاجتهادية فاسم الفقهي عندهم مختص بها ويمده الفقهاء فيدرجون مع المسائل الاجتهادية المسائل غير الاجتهادية فالفقه عند الفقهاء يشمل المسائل الاجتهادية وغير الاجتهادية معا والقول في الخصوص والعموم بين الفقه والعلم شرعا كالقول فيه اصطلاحا - 00:39:06

فالفقه شرعا اخص من العلم لكن مع اختلاف المورد فالعلم شرعا هو ادراك خطاب الشرع والفقه شرعا هو ادراك خطاب الشرع مع العمل به - 00:39:44

هو ادراك خطاب الشرع مع العمل به فالفقه اخص من العلم لانه علم مقتدرن بعمل اشار الى هذا ابو عبد الله ابن القيم في مفتاح دار السعادة وابن سعدي في مجموع الفوائد - 00:40:10

وعرف المصنف العلم بعد بيان صلته بالفقه فقال والعلم معرفة المعلوم على ما هو به في الواقع فالعلم مركب من امرين احدهما معرفة المعلوم وهو المدرك الذي تعلق به العلم - 00:40:30

معرفة المعلوم وهو المدرك الذي تعلق به العلم. والآخر كون معرفته واقعة على ما هو به في الواقع كون معرفته واقعة على ما هو به في الواقع اي في الامر نفسه - 00:40:57

وهو الحقيقة فيكون ادراك المعلوم واقعا بالموافقة على ما في حقيقة الامر فيكون ادراك المعلوم واقعا بالموافقة على ما في حقيقة الامر وهذه الموافقة مردها الى شيئين الى شيئين - 00:41:20

احدهما موافقته على ما هو عليه في الشرع موافقته على ما هو عليه في الشرع والآخر موافقته على ما هو عليه بالقدر فهذا معنى قولهم على ما هو به في الواقع - 00:41:49

اي في الحقيقة المتعلقة بنفس الامر وهذه الحقيقة تدرك تدرك تارة بطريق الشرع وتدرك تارة بطريق القدر فمثلا اذا قال متتكلم الصلوات المفروضة خمس كان ادراكه للامر على ما هو بالواقع باعتبار الطريق - 00:42:14

الشعري واذا قال السماء فوقيا كان قوله موافقا للامر في الواقع بالطريق القدر ثم استطرد المصنف ثانية فذكر جملة من متعلقات الادراك لاشتراكها مع العلم بنسبيتها الى الادراك وان اختلفت حقيقة تلك النسبة - 00:42:43

والمعدود منها الجهل والظن والشك فان هؤلاء الثلاث يشارك العلم باعتبار رجوعها معه الى الادراك فكلها من اقسام الادراك وابتدا بالجهل فقال والجهل تصور الشيء على خلاف ما هو به - 00:43:15

ب الواقع فالجهل مركب من شيئين احدهما تصور الشيء اي انطباع صورته في النفس اي انطباع صورته في النفس والآخر ان ذلك التصور للشيء على خلاف ما هو به في الواقع - 00:43:39

ان ذلك التصور للشيء على خلاف ما هو به في الواقع والتعبير بالادراك اصدق في الدلالة على المعنى الموجود بالنفس الجهل على ما ذكره المصنف ادراك الشيء على خلاف ما هو به في الواقع - 00:44:08

وهذه بعض حقيقته عندهم فمنه ايضا عندهم عدم الادراك بالكلية فمنه عدم الادراك بالكلية وسموا الاول جهلا مركبا والثاني جهلا بسيطا وكلاهما ماله نفي الادراك للشيء على ما هو - 00:44:36

به في الواقع فليس الجهل ادراكا بل هو اعدام له اما حقيقة كما في بسيطه او حكما كما في مركبه فاذا سئل متى غزوة بدر؟ فقال لا ادري فجهله عندهم - 00:45:04

بسط وان سئل السؤال نفسه فقال في السنة الخامسة فجهله عندهم مركب ومتصل الجهل عندهم كما سلف هو الادراك ولهذا ذكره في اقسامه وان كانت حقيقة الامر فيه ان الادراك منتف اما - 00:45:30

بالكلية كما في الجهل البسيط واما بالنسبة الى ما هو في الواقع على ما في الجهل المركب ومؤخذ هذين النوعين للجهل مع بقية انواع الادراك اجتماعها جميعا في تعلق المعلوم بالنفس - 00:46:03

فالجهل بنوعيه والعلم الشك ظنوا مما ذكره المصنف ترجع الى اصل كبير. وهو تعلق المعلوم بالنفس وتعلق المعلوم بالنفس له حالان وتعلق المعلوم بالنفس له حالان فالحال الاولى ادراك النفس المعلومة بوجه ما - 00:46:36

ادراك النفس المعلومة لوجه ما وهو خمسة انواع علم واعتقاد وظن ووهم وشك علم واعتقاد وظن ووهم وشك والآخر عدم ادراكها المعلوم عدم ادراكها المعلوم وهو عندهم الجهل وهو عندهم - 00:47:04

الجهل فحقيقة الجهل عدم الادراك وقد يقتربن به ادراك متخيل لا حقيقة له وقد يقتربن به ادراك متخيل لا حقيقة له متى في الجهل المركب وذلك في الجهل المركب. لأن المسؤول انما عن غزوته بدر فاجاب بقوله - 00:47:40

قوله في السنة الخامسة قد جمع في ادراكه شيئاً ادراكه عدم ادراكه للامر على ما هو عليه في الواقع لانه على ما هو عليه في الواقع فانه في السنة الثانية - 00:48:13

والآخر انه وجد عنده ادراك متخيل وهو كونه في السنة الخامسة وهذا النوع من الجهل وهو الجهل المركب ليس جديراً بجعله جهلاً وانما هو حقيق لتسميته تخيلاً وهو الواقع في الخطاب الشرعي - 00:48:35

فيكون الجهل حقيقة عدم الادراك كالمسئول عن غزوته بدر فقال لا ادري اما ما يسمى بالجهل المركب فلا يناسبه اسم الجهل وانما يناسبه اسم التخييل ولما فرغ المصنف من بيان حج الجهل رجع الى بيان اقسام العلم. وذكر معانى ما تتوقف عليه - 00:49:04

القسمة فقال والعلم الضروري ما لم يقع عن نظر واستدلال الى اخر ما ذكر فالعلم باعتبار طريق حصوله نوعان العلم باعتبار طريق حصوله نوعان ادراكه افصح عنه المصنف فقال والعلم الضروري ما لم يقع عن نظر واستدلال - 00:49:35

والثاني لم يفصح عنه وأشار اليه ضمناً فقال واما العلم المكتسب فهو الموقوف الى اخر ما ذكر فالعلم بالاعتبار المذكور نوعان ادراكه العلم النظري والآخر العلم الضروري ادراكه العلم النظري والآخر العلم الضروري - 00:50:06

فاما العلم الضروري فهو ما وقع وقوعاً تذعن له النفس وتقر به ما وقع وقوعاً تذعن له النفس وتقر به فلا يفتقر الى نظر واستدلال وضرب له مثيلين اولهما العلم الواقع - 00:50:38

لحادي الحواس الخمس الظاهرة العلم الواقع باحادي الحواس الخمس الظاهرة التي هي السمع البصر الشم والذوق واللمس وثانيهما العلم الواقع بالتواتر واما العلم النظري فهو العلم الموقوف على النظر والاستدلال - 00:51:06

العلم الموقوف على النظر والاستدلال فهو مفتقر اليهما ناتج عنهما ومن ثم عرف المصنف النظر واتبعه بتعريف الاستدلال والدليل فقال والنظر هو الفكر في حال المنظور فيه الى اخره وحده الذي ذكر - 00:51:38

يعاب عندهم بكونه مشتملاً على الدور والدور وصف للتعريف اذا اعيد فيه ما يتعلق بالمعرف اشتقاقاً وصف للتعريف اذا اعيد فيه ما يتعلق بالمعرف اشتقاقاً فقوله في التعريف المنظور يرجع الى - 00:52:08

المعرف وهو النظر والمختار ان النظر هو حركة النفس لتحصيل الادراك حركة النفس لتحصيل الادراك اي التفكير فيما يطلب ادراكه اي التفكير فيما يطلب ادراكه. واما حد الاستدلال الذي ذكره - 00:52:38

وهو طلب الصحيح وهو طلب الدليل ف الصحيح لكن الاستدلال يطلق ايضاً على معنى اخر وهو اقامة الدليل على او بيانه للمستدرح المستفهم اقامة الدليل على الخصم او بيانه للمسترشد المستفهم - 00:53:06

كرستي دلال له اصطلاحاً معنيان ادراكه طلب الدليل والآخر اقامة الدليل على الخصم او بيانه للمسترشد المستفهم فالاستدلال له تعلق بالدليل من جهتين فالاستدلال له تعلق بالدليل من جهتين ادراكه - 00:53:32

طلبه والتماسه طلبه والتماسه والآخر اقامته وبيانه اقامته وبيانه واما حد الدليل الذي ذكره بقوله وهو المرشد الى المطلوب وعلله بكونه عالمة عليه اي على المعلوم فلا يخلص منه الى الحقيقة الاصطلاحية - 00:54:08

والمختار ان الدليل اصطلاحاً هو ما يمكن التوصل ب الصحيح النظر فيه الى مطلوب خبri ما يمكن التوصل ب الصحيح النظر فيه الى مطلوب خبri اي تصديقي ثم رجع المصنف الى بيان نوعين من انواع الادراك - 00:54:42

هم الظن والشك فقال والظن تجويز امررين ادراكهما اظهر من الآخر والشك تجويز امررين لا مزية لادراكهما على الآخر وبقي من اقسام

الادراك سوى ما تقدم نوعان ايضا احدهما الوهم - 00:55:10

وهو مقابل الظن فالظن تجويز امرین احدهما اظهر من الآخر فالظن تجويز امرین احدهما اظهر من الآخر فالراجح ظن والمرجوح
وهم فالراجح ظن والمرجوح وهم اي توهم تتصور فيه النفس الامر على حال مرجوحة - 00:55:39

اي توهم تتصور فيه النفس الامر على حال مرجوحة وهو لسكون الهاء بخلاف الوهم محركة فانه الغلط وزنا ومعنى واما النوع الآخر
المتروك من مراتب الادراك فهو الاعتقاد وقل ذكره في كلام الاصوليين - 00:56:15

بالنسبة للانواع السابقة وقل ذكره عند الاصوليين بالنسبة للانواع السابقة لماذا يأتون يعرفون الادراك؟ يذكرون اقسام الادراك
ويهملون الاعتقاد ولو ذكروه اهملوا حده لماذا اه ياخى احسنت يقول الاخ - 00:56:50

لان الاعتقاد يتعلق بالحكم الشرعي الخبري انت حضرت فيما سلك هنا وحضرت طيب يقول الاخ لان الادراك لان الاعتقاد يتعلق
بالحكم الشرعي الخبري والاصوليون يبحثون الحكم الشرعي الظبي. فلضعف تعلقه بمقصودهم اهملوه - 00:57:32

فليضعف تعلقه بمقصودهم اهملوه والحقائق منهم يقولون في بيان حده هو ادراك الشيء على ما هو عليه ادراكا جازما يقبل التغير هو
ادراكه الشيء على ما هو عليه ادراكا جازما يقبل التغير - 00:58:04

وهذا الحد جار على قواعدهم المقررة في اثبات الاعتقاد وهي افتتاحه بالشك او بالنظر او بالقصد الى النظر على اختلاف بينهم فلما
كان الاعتقاد مبنيا على مقدمات مشهورة عندهم جعلوه قابلا للتغير - 00:58:34

اما على طريقة اهل السنة والحديث فانه لا يقبل التغير لان مأخذة عند هؤلاء الادلة الكونية ومأخذة عند اهل السنة والجماعة الادلة
الشرعية واضح الفرق؟ مأخذة عند هؤلاء الادلة الكونية. وقد ينشأ من تجدد الاعتقاد وتغيره بحسب النظر فيها - 00:59:01

ما يحدث اما اهل السنة فالنظر عندهم في الاعتقاد الى الادلة الشرعية ومن المصنفين باخرة في الاعتقاد من يذكر هذا التعريف ولا
يعي ما ينطوي عليه من كونه مخالف لعقيدة اهل السنة والجماعة - 00:59:29

نعم احسن الله اليكم قال رحمه الله تعالى واصول الفقه طرقه على سبيل الاجمال وكيفية الاستدلال بها وابواب اصول الفقه اقسام
الكلام والامر والنهي والعام والخاص والمجمل والمبين والظاهر والمؤول والافعال - 00:59:52

والناسخ والمنسوخ والاجماع والاخبار والقياس والاحضر والاباحة وترتيب الادلة وصفة المفتى نستفتني واحكام المجتهدين. لما فرغ
المصنف رحمه الله من تعريف اصول الفقه باعتبار مفرداته وما لحقه من استطراد اتبعه بتعريف اصول الفقه باعتبار كونه لقبا -

01:00:16

جملة من المسائل فعرفه بقوله طرقه على سبيل الاجمال الى اخر ما ذكر والعلوم كما تقدمت تعرف بالنظر الى كونها ايش قواعد
فيقال على ما ذكره المصنف اصول الفقه قواعده الاجمالية - 01:00:45

وما بعدها وهو كيفية الاستدلال فضلة لا مدخل لها في الحد ووراءها عند جمهور الاصوليين فضلة ثانية. وهي حال المستدل فانهم اذا
ذكروا اصول الفقه قالوا وكيفية الاستدلال وحال المستدل - 01:01:11

وهاتان الجملتان فضلتان لانهما لا تعلق لهما ببيان حقيقة اصول الفقه ومرادهم بكيفية الاستدلال طرق الفقه من حيث تعينها وتعلقها
بحكم معين وتعارضها طرق الفقه من حيث تعينها وتعلقها بحكم معين وتعارضها - 01:01:36

كالحكم بالخاص على العام والمقييد على المطلق ومرادهم بحال المستدل اي صفاته وهو المجتهد اي صفاته وهو المجتهد وهذه الامور
الثلاثة القواعد الاجمالية وكيفية الاستدلال وحال المستدل هي جماع اصول الفقه - 01:02:07

بتوقفه عليها عند جمهور الاصوليين والموافق للنظر الصحيح والاقتصار على كون اصول الفقه هي قواعد قواعد الفقه الاجمالية لان
المراد في علم ما هو قواعده الاجمالية لا عوارضه الخارجية التي لا تعلق لها بحقيقة - 01:02:35

القواعد لكن قواعده الاجمالية كما اطلقه المصنف مما لا يبين متعلقه فيختص فتعم ما يختص بالفقه وغيره وهذا التوهم عندهم
مدفوع بالفضليتين المذكورتين في الحد. لانهما تدلان على متعلق القواعد. وهو الاستدلال - 01:03:07

فكأن تقدير القول اصول الفقه قواعده الاجمالية التي يستدل بها ومع حسن هذا المأخذ الا انه يبقى مفترا الى زيادة لازمة وهي

الاحكام الشرعية الطلبية فيقال اصول الفقه هي قواعده الاجمالية - 01:03:36

التي يستدل بها على الاحكام الشرعية الطلبية اصول الفقه هي قواعده الاجمالية التي يستدل بها على الاحكام الشرعية الطلبية وهذا الحد هو على طريقة الفقهاء وهذا الحد هو على طريقة الفقهاء - 01:04:02

لان الاصوليين يخضون الفقه كما تقدم بالمسائل الاجتهادية ولا يشمل عندهم جميع افراد مسائل الفقه فيزاد فيه على طريقتهم من ادلتها التفصيلية المكتسبة من ادلتها التفصيلية ويغنى عنها وصفها بالاجتهادية - 01:04:29

وهذا الحد المتلخص من طريقتهم على المترجح فيه طول واختصاره ان يقال اصول الفقه اصطلاحا هي القواعد التي يعرف بها الحكم الشرعي الظبي الاجتهادي اصول الفقه هي القواعد التي يعرف بها الحكم الشرعي الظبي الاجتهادي - 01:05:01

واذا اريد جعله على طريقة الفقهاء لم يحتاج الى قيد الاجتهاد لماذا لان الفقه عندهم يعم الاجتهادية وغيره فلا يحتاج اليه وطريقة الفقهاء في حقيقة اصول الفقه اكمل مما قصره عليه الاصوليون - 01:05:35

لان هذه القواعد يحتاج اليها في بيان المسائل الاجتهادية من جهة الترجيح يرحمك الله يحتاج اليها في المسائل الاجتهادية من جهة الترجح وفي المسائل غير الاجتهادية من جهة بيان كيفية وقوع الحكم - 01:06:08

وفي المسائل غير الاجتهادية من جهة بيان الحكم فمثلا الصلة الصلوات الخمس مكتوبة على العبد والدليل قوله تعالى اقم الصلاة لدلوك الشمس الى تمام الاية ووجه كونه كون الصلوات واجبة من هذه الاية - 01:06:43

هو الامر فيها في قوله فاقم والامر للوجوب وهنا استعملنا القواعد الاصولية للوصول الى الترجيح ام لبيان كيفية الحكم لبيان كيفية الحكم فيحتاج اليها في بيان كيفية الحكم كما يحتاج اليها في الترجح في المسائل الاجتهادية - 01:07:12

والاوصليون يخضون الحاجة اليها بايش بالترجح فقط لان محلها عندهم هي المسائل الاجتهادية وطريقة الفقهاء اولى وابواب اصول الفقه كثيرة ساق المصنف منها جملة وهي اكتر من ذلك لكنه اراد بما ذكر - 01:07:38

فالإشارة الى الفصول التي اوردها في هذا المختصر وهي من مهماتها احسن الله اليكم قال رحمة الله تعالى فاما اقسام الكلام فاقل ما يتربك منه الكلام اثنان او اسم او حرف او فعل وحرف - 01:08:06

والكلام ينقسم الى امر ونهي وخبر واستخبار. وينقسم ايضا الى تمن وغض وقسم. ومن وجه اخر ينقسم الى حقيقة ومجاز. فالحقيقة ما بقي في الاستعمال على موضوعه. وقيل ما استعمل فيما اصطلاح عليه من المخاطرات - 01:08:30

والمجاز ما تجوز به عن موضوعه والحقيقة اما لغوية او اما شرعية او اما عفية. والمجاز اما ان يكون بزيادة او نقصان او نقل او اعارة فالمجاز بالزيادة مثل قوله تعالى ليس كمثله شيء وهو السميع البصير. والمجاز - 01:08:50

ينقصان مثل قوله تعالى واسأل القرية والمجاز بالنقل كالغائط فيما يخرج من الانسان بالاستعارة كقوله تعالى ذكر المصنف رحمة الله هنا اقسام الكلام لان خطاب الشرع مرده الى الكلام فان الله اوحى - 01:09:15

فان الله اوحى الى رسوله صلى الله عليه وسلم فنقوله علينا ومنه ما هو كلامه صلى الله عليه وسلم وهو حديثه ومراعاة لهذا المعنى ذكر المصنف وغيره من الاوصليين هذه النبذة من متعلقات الكلام - 01:09:46

قسم الكلام بثلاثة اعتبارات اولها تقسيم الكلام باعتبار ما يتربك منه اقسام الكلام تقسيم الكلام باعتبار ما يتربك منه وهو المذكور في قوله فاقل ما يتربك منه الكلام اثنان او اسم او فعل او اسم او حرف - 01:10:15

او فعل وحرف فمثال ترتبه من اثنين قوله صلى الله عليه وسلم الدين النصيحة رواه مسلم ومثال ترتبه من اسم او فعل قوله تعالى جاء الحق ومثال ترتبه من اسم او حرف - 01:10:44

يا الله قولك يا الله ومثال ترتبه من فعل وحرف قوله ما قام والتحقيق ان النوعين الاخرين يدخلهما التقدير بما يقول الى الاولين والتحقيق ان النوعين الاخرين يدخلهما التقدير بما يقول الى - 01:11:10

الاولين فالمحتمل ان الكلام يتربك من اثنين او اسم او فعل ان الكلام يتربك من اسمين او اسم او فعل وما خرج عنهما فيؤول بما يرجع اليهما والثاني تقسيم الكلام باعتبار مدلوله - 01:11:39

تقسيم الكلام باعتبار مدلوله وهو معناه وهو المذكور في قوله والكلام ينقسم الى امر ونهي وخبر واستخبار. ينقسم ايضا الى تمن وعرض وقسم والذى عليه المحققون ان الكلام باعتبار مدلوله ينقسم الى نوعين - [01:12:03](#) -
احدهما الخبر والآخر الانشاء تأمل خبر فهو عندهم ما يحتمل الصدق والكذب لذاته ما يحتمل الصدق والكذب لذاته واما الانشاء فما لا يحتمل الصدق والكذب فما لا يحتمل الصدق والكذب - [01:12:29](#) -
قال الاخضر في السلم ما احتمل الصدق لذاته جرى لديهم قضية او بينهم قضية وخبرا وضاق نظمه عن ذكر الكذب كما صرحت [01:13:04](#) -
وغيره في شرحه وهذان الحدان المبينان حقيقة الخبر والانشاء - [01:13:33](#) -
لا يسلمان من اعتراضات والمختار ان الخبر قول يلزم الصدق او الكذب ان الخبر قول يلزم الصدق او الكذب وان الانشاء قول لا يلزم الصدق ولا الكذب حقه ابن الشاط المالكي - [01:14:02](#) -
في تهذيب الفروق ونصره بعض المتأخرین برسالة مفردة وهو غایة التحقيق في هذه المسألة والثالث تقسيم الكلام باعتبار استعماله تقسيم الكلام باعتبار استعماله وهو المذكور في قوله ومن وجه اخر ينقسم الى حقيقة ومجاز الى اخره - [01:14:31](#) -
ثم عرف الحقيقة بتعريفين احدهما ان الحقيقة ما بقي في الاستعمال على موضوعه اي في المعنى الذي وضع له والثاني ما استعمل فيما اصطلاح عليه من المخاطبة ما استعمل فيما اصطلاح عليه من المخاطبة - [01:15:01](#) -
والتعريف الثاني كالبيان للاول لان ما اصطلاح عليه من المخاطبة هو الاستعمال لكنه ادل على اتساع الحقيقة لكنه ادل على على اتساع الحقيقة بحيث يشمل الاستعمال اللغوي والعرفي والشرعی فالتعريف الثاني اوفي في بيان حد الحقيقة - [01:15:34](#) -
فيقال الحقيقة هي ما استعمل فيما اصطلاح عليه من لسان المخاطبة ما استعمل فيما اصطلاح عليه من لسان المخاطبة وذكر للمجازي تعريفا واحدا وهو انه ما تجوز عن موضوعه اي - [01:16:02](#) -
ما تجوز به عن المعنى الذي وضع اليه له اي ما تجوز به عن المعنى الذي وضع له ولم يبين المصنف محل التجوز وعلى نسق ما قيل في الحقيقة يقال في المجاز لان الشيء يدل على مقابله - [01:16:26](#) -
فيكون المجاز اصطلاحا ما استعمل في غير ما اصطلاح عليه في لسان المخاطبة ما استعمل في غير ما اصطلاح عليه في لسان المخاطبة ثم ذكر قسمة الحقيقة الى ثلاثة اقسام - [01:16:48](#) -
فذكر ان الحقيقة اما لغوية واما شرعية واما عرفية فالحقيقة اللغوية هي ما استعمل فيما اصطلاح عليه من لسان المخاطبة في اللغة هي ما استعمل فيما اصطلاح عليه من لسان المخاطبة في اللغة - [01:17:16](#) -
والحقيقة الشرعية هي ما استعمل فيما اصطلاح عليه في من لسان المخاطبة بالشرع والحقيقة العرفية هي ما استعمل فيما اصطلاح عليه من لسان المخاطبة بالعرف واتبعها المصنف بقسمة المجاز فقال والمجاز اما ان يكون بزيادة او نقصان الى اخره - [01:17:48](#) -
وهذه القسمة للمجاز انما هي اقسام المجاز بالكلمة فان المجاز ينقسم الى قسمين كليين احدهما المجاز الاسنادي وهو المتعلق بترتيب الكلام احدهما المجاز الاسناد وهو المتعلق بترتيب الكلام. والثاني المجاز بالكلمة - [01:18:19](#) -
وهو المتعلق بكلمة بعینها وهو المتعلق بكلمة بعینها وهذا القسم الثاني له اربعة انواع هي المذكورة في كلام المصنف فالذى ذكره هو انواع المجاز بالكلمة فالاول منها المجاز بالزيادة مثل قوله تعالى ليس كمثله شيء - [01:18:57](#) -
ومراد من مثل به ان الكاف هنا زائدة فاصل الكلام ليس مثله شيء قصد بهذا تأكيد نفي المثل والداعي الى زيادتها الدفع بهذا التشبيه فمع اثباتها يصير المعنى ليس مثله شيء - [01:19:31](#) -
المتضمن لاثبات المثل ونسبي مثل المثل فإذا قلنا ان الكاف زائد فإذا قلنا ان الكاف ليس زائد فهـي بمعنى مثل ويصير الكلام عند هؤلاء ليس مثله شيء والمختار العدول عن استعمال التعبير بالزيادة في كلام الله تعالى - [01:20:04](#) -
بيـنـهـ جـمـاعـةـ منـ المـحـقـقـيـنـ جـزـرـتـشـيـ فيـ الـبـرـهـانـ وـابـنـ هـشـامـ فـيـ الـاعـرـابـ عـنـ قـوـاعـدـ الـاعـرـابـ فـكـلـ ماـ فـيـ الـقـرـآنـ اـصـلـ لـاـ يـسـلـطـ عـلـيـهـ وـصـفـ الـزـيـادـةـ وـمـاـ تـوـهـ مـنـ اـيـهـاـ التـشـبـيـهـ يـدـفـعـهـ القـوـلـ بـاـنـ الـكـافـ فـيـ الـاـيـةـ صـلـةـ - [01:20:04](#) -
لـتـأـكـيدـ النـفـيـ لـاـ بـعـنـىـ المـثـلـ حـقـقـهـ اـبـوـ حـيـانـ الـانـدـلـسـيـ فـيـ تـفـسـيـرـهـ فـجـيـعـهـ بـهـ صـلـةـ لـتـأـكـيدـ النـفـيـ المـذـكـورـ فـيـهـ فـمـعـنـىـ الـاـيـةـ لـيـسـ مـثـلـهـ

شيء على وجه تأكيد هذا المعنى على وجه توكيده هذا المعنى وتنقيتها - 01:20:35

وثانيها المجاز بالنقاصان مثل قوله تعالى وسائل القرية والمراد بالنقاصان الحذف فتقدير الكلام وسائل اهل القرية فحذف المضاف وابقي المضاف اليه نص عليه البخاري في موضعين من صحيحه وكثير من العلماء لا يسمون هذين النوعين مجازا - 01:21:05
يعني المجاز لزيادة والنقصان وثالثها المجاز بالنقل كجعل الغائط اثما لما يخرج من الانسان والمراد بالنقل نقل اللفظ من معناه اللغوي الى معنى اخر فالغائط هو المطمئن الواسع من الارض - 01:21:41

ثم اطلق على الخارج المستقدر من الانسان كراهة تسميتها باسمه الخاص لانهم كانوا يقضون حوائجهم في الموضع المطمئن الواسعة من الارض فجعلوا اسم الموضع الذي يقصدونه اسم للخارج ورابعها المجاز بالاستعارة - 01:22:08

لقوله تعالى جدارا ي يريد ان ينقض وهو المنطوي على تشبيه فمجاز الاستعارة لابد ان يكون متضمنا التشبيه ففي الاية ذكر ميل الجدار الى السقوط بارادته فكانه يريد ان ينقض والارادة من صفات الحي - 01:22:37

ثم استغير اللفظ الدال على المشبه به للمشبه والتحقيق ان المجاز بالكلمة ثلاثة انواع ان المجاز بالكلمة ثلاثة انواع هي المجاز بزيادة ويسمي النقاصان والمجاز بالاستعارة اما مجاز النقل - 01:23:05

فانه يعمها وليس قسيما لها فانه يعمها وليس قسيما لها فان معنى النقل موجود في كل واثبات المجازي ونفيه من المسائل الكبار والاشبه انه لا يطلق القول باثبات المجاز كما لا يطلق القول بنفيه - 01:23:35

فاذما قيل ان المجاز ثابت من كل وجه كان ذلك مصادرة لتصرف السلف في جملة من النصوص الشرعية وادا قيل بنفيه مطلقا كان ذلك مخالف ل السنن العرب في كلامها مذهبها لرونق جمال بيانها - 01:24:04

والاثار ان المجاز واقع بقرينة تدل عليه ان المجاز واقع بقرينة تدل عليه فالمجاز الممكن هو المجاز المصحوب بالقرينة الدالة عليه فالمجاز الممكن هو المصحوب بالقرينة الدالة عليه اما ما يدعى مجازا دون قرينة فلا يعول عليه - 01:24:29
لتختلف القرينة الحاملة عليه عنه بتختلف القرينة الحاملة عليه عنه فايات الصفات مثلا لا تؤول ولا تحمل على المجاز لتختلف القرية فان السلف رحمهم الله لم يفهموا فيها دعوى المجاز - 01:25:01

بل نقل ابن عبد البر في التمهيد اجماع السلف على ان الصفات على حقائقها ولا مجاز فيها فيكون الراجح في المجازي قبولة فيما وجدت معه القرينة فان عدمت طرحت دعوى المجاز - 01:25:26

وهذا هو منتهى مذهب ابي العباس ابن تيمية الحفيد صرخ به بالرسالة العراقية الموجودة بابيدين وفي نسخة من الرسالة المدنية نقل نص كلامه فيها الجمال القاسم في تفسيره ولابد من التفريق بين موارد اهل السنة - 01:25:56

باستعمال لفظ ما وموارد اهل البدع فلا يكون استعمال اهل البدع اصطلاحا ما موجبا رده ودفعه عن استعماله عند اهل السنة بل اذا تميز معناه عند اهل السنة كان مفارقا - 01:26:30

لما عليه اهل البدع والالفاظ لا تراد لذاتها فانما تراد للحقائق والمعاني فما صح من المعنى قبل واثبت وما بطل من المعنى اضطرح وانكر على قائله نعم احسن الله اليكم قال رحمة الله تعالى - 01:26:55

والامر استدعاء الفعل بالقول والامر استدعاء الفعل بالقول من هو دونه على سبيل الوجوب وصيغته افعل وهي عند الاطلاق والتجدد عن القرينة تحمل عليه الا ما دل الدليل على ان المراد منه الندب او - 01:27:22

اباحة ولا يقتضي التكرار على الصحيح الا ما دل على الا ما دل الدليل على قصد التكرار ولا يقتضي الفور والامر بایجاد الفعل امر به وبما لا يتم الفعل الا به. كالامر بالصلوة امر بالطهارة - 01:27:41

اليها وادا فعل يخرج المأمور عن العهدة. ذكر المصنف رحمة الله فصلا من فصول اصول الفقه وهو الامر وهذا منه شروع في لجة مقاصد علم اصول الفقه وعرف الامر بانه استدعاء الفعل بالقول - 01:28:01

من هو دونه على سبيل الوجوب والاستدعاء هو الطلب جازما او غير جازم وهذا الحد لا يخلو من المنازعه فالامر لا يخص وجوده بالاستدعاء القولي فالامر لا يخص وجوده بالاستدعاء القولي بل يقع بالكتابة - 01:28:29

فقد امر موسى عليه الصلاة والسلام بالشرائع التي كتبت له في الالواح وفي الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث سرية معه كتاب امرهم ان يفتحوه اذا بلغوا كذا وكذا - [01:29:01](#)

فكانت الكتابة جارية مجرى القول في لزوم الامر واجراها مجرى من طريق واجراها مجرى من طريق الشرع لا بطريق اللسان العربي والدونية المعلقة بالحكم الشرعي بالتعريف مستغنا عن ذكرها لانها متحققة فالعبد المخاطب - [01:29:21](#)

بالامر الشرعي معد لله وخطاب الشرع متعلق به فهو دون ذلك قطعا وكونه على سبيل الوجوب بعض ما ينتجه الامر وذلك حال كونه طلبا لازما وهو يفيد الندب اذا كان الطلب غير لازم كما - [01:29:52](#)

تقدما اذا كان المراد بقوله على سبيل الوجوب الحكم اذا كان المراد بقوله على سبيل الوجوب الحكم يعني ان الامر ينتج ايش ينتبه ينتج الوجوب لكن هذا ليس مرادا له - [01:30:20](#)

لقوله في النهي استدعاء الترک بالقول من هو دونه على سبيل الوجوب فلا يمكن ان يكون المراد به هو الحكم. لانه ان تصور في الامر لم يمكن تصوره في النهي - [01:30:42](#)

فالامر لا يدل بنفسه على الوجوب ولا النهي ايضا دال بنفسه على سبيل الوجوب عندهم فالزيادة المذكورة في الامر والنهي لا يراد بها الحكم وانما يراد بها ان الامر والنهي بنفسه - [01:31:05](#)

لا يدل على المقصود منه بل يفتقر الى قرينة تجعله كذلك بل يفتقر الى قرينة تجعله كذلك وهو مبني على قول الاشاعرة في كلام الله انه معنى قائم بالذات فلا يسمى عندهم استدعاء الفعل بالقول امرا حتى تقتضيه القراءة - [01:31:29](#)

لان القول نطق مؤلف من مبني ومعنى لان النطق مؤلف من مبني ومعنى والاشاعرة ينكرنون الحرف والصوت في كلام الله سبحانه وتعالى فحينئذ يتطلبون قرينة تدل على مقصود الكلام فتجعله للامر - [01:32:01](#)

او تجعله للنهي وهذه من جملة المسائل المنسوجة في اصول الفقه على اعتقاد الاشاعرة والمختار ان الامر هو خطاب الشرع المقتضي لطلب الفعل قطار الشرع المقتضي لطلب الفعل واورد المصنف صيغته واراد بها الصيغة الصريحة - [01:32:30](#)

لان الامر له نوعان من الصيغ احدهما الصيغة الصريحة والصيغة الصريحة ولا تنحصر في افعل بل يشاركه ايضا ما اشار اليه العلامة حافظ للحكم في وسيلة الحصول بقوله اربع الفاظ بها الامر دري - [01:33:04](#)

افعل لتفعل اسم فعل مصدرى اربع الفاظ بها الامر درء افعل لتفعل اسم فعل مصدرى والآخر الصيغة غير الصريحة مما يدل على الطلب ولا يكون بصيغته الموضعة له مما يدل على الطلب - [01:33:35](#)

ولا يكون بصيغته الموضعة له وللعلامة ابي عبدالله ابن القيم في بداع الفوائد فصل ماتع في بيان صيغ الامر غير الصريحة وافقه عليه برمته مستفيدا له منه محمد ابن اسماعيل - [01:34:00](#)

الامير الصناعي في كتابه اجابة السائل شرح بغية الامل ثم ذكر المصنف ان هذه الصيغة عند الاطلاق والتجرد تحمل على الامر الا اذا قام الدليل على خلافه ولا يقتضي الامر التكرار على الصحيح - [01:34:25](#)

ولا يقتضي الامر التكرار على الصحيح بحيث يكرر الانسان ما امر به الا ما دل الدليل على على طلب التكرار واذا لم يدل الدليل على طلب التكرار فانه لا يصار اليه - [01:34:49](#)

ثم اشار الى احدى مسائل الامر وهي اقتضاؤه للفورية ام لا والفورية هي المبادرة الى الفعل في اول وقت الامكان المبادرة الى الفعل في اول وقت الامكان واختار المصنف انه لا يقتضي الفورية - [01:35:08](#)

والصحيح انه يقتضيها الاندراجهها فيما امر الله به من المسابقة والمسارعة الى الخيرات لقوله تعالى فاستبقوا الخيرات ونظائره ثم اشار الى مسألة اخرى تتعلق بالامر وهي هل الامر بالشيء امر بما لا يتم الا به ام لا - [01:35:33](#)

هل الامر بالشيء امر بما لا يتم به الا به ام لا؟ فقال والامر بایجاد الفعل امر به وبما لا يتم الفعل الا به كالامر بالصلوة امر بالطهارة المؤدية اليها - [01:36:04](#)

واكثر الاصوليون واكثر الاصوليين يعبرون عنها بقولهم ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وما نحاه

المصنف اكمل ليدخل فيه الندب ايضا - 01:36:23

واختار ان الامر بایجاد الفعل امر به وامر بما لا يتم الفعل الا به كالامر بالصلوة امر بالطهارة المؤدية اليها والمختار ان ما لا يتم الفعل الا به نوعان والمختار ان ما لا يتم الفعل الا به نوعان - 01:36:47

احدهما ما هو في وسع العبد وقدرته ما هو في وسع العبد وقدرته كالطهارة والصلوة والآخر ما ليس في وسعه وقدرته كدخول وقت الصلاة فالاول مأمور به تبعا للفعل لانه وسليته - 01:37:11

بل اول مأمور به تبعا للفعل لانه وسليته اما الثاني فلا لخروجه عن قدرة المأمور لخروجه عن قدرة المأمور وهي مناط الامر كما قال الله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم - 01:37:44

والعبد لا قدرة له في ادخال الوقت وختم مسائل الامر بقوله اذا فعل اي الامر خرج المأمور عن العهدة اي اذا امتنل الامر خرج العبد المأمور عن العهدة ومعنى خروجه عن العهدة - 01:38:12

براءة ذمته وسقوط الطلب عنه براءة ذمته وسقوط الطلب عنه فلا يكون مطالبا مطالبا بما امر به. لانه اتى به لكن لا تبرأ الذمة الا بفعل صحيح واقع على الوجه المأمور به شرعا - 01:38:36

فلو فعله على غير صفتة الشرعية لم تبرأ ذمته ويبقى مطالبا بالقضاء ولا يكفيه فعله الاول نعم احسن الله اليكم قال رحمة الله تعالى الذي يدخل في الامر والنهي وما لا يدخل - 01:39:01

يدخل في خطاب الله تعالى المؤمنون والثاني والصبي والمجنون غير داخلين في الخطاب والكافر مخاطبون بفروع الشرائع وبما لا تصح الا به. وهو الاسلام لقوله تعالى ما سلکكم في سقر قالوا لم نك من المصلين. والامر بالشيء نهي عن ضده - 01:39:24

نهي عن الشيء امر بضده. عقد المصنف رحمة الله ترجمة في هذا الكتاب فقال الذي يدخل في الامر والنهي وما لا يدخل والتراجم التي عقدها المصنف لمباحثت هذا الكتاب قليلة هي المقتصر عليه في النسخة التي باباكم - 01:39:50

واما الشائع المنتشر في النسخ المتداولة من كثرة الابواب فهذا من تصرف النساخ المتأخرین والمقصود بهذه الترجمة معرفة المخاطبين بالامر والنهي وقد ذكر المصنف ان الداخل في خطاب الرب سبحانه وتعالى - 01:40:21

اي خطاب الشرع المؤمنون والمراد بالمؤمنين بالمؤمنين هنا من اتصف منهم بوصفين من اتصف منهما بوصفين احدهما العقل والآخر البلوغ احدهما العقل والآخر البلوغ وهم اللذان يشير اليهما الاصوليون بقولهم - 01:40:46

التكليف فالعبارة على سنن الاصوليين يدخل في خطاب الله المكلفوون وانما ذكر المؤمنين عوض المكلفين ليخرج مسألة مخاطبة الكفار على ما سيأتي والمراد بالمؤمنين من عهد منهم بالعقل والبلوغ من عهد منهم - 01:41:15

عقله وبلغه فهل هنا عهدية تختص بالمؤمنين الذين لهم عقل وقد بلغوا ثم ذكر من لا يدخل في الخطاب وهم الشاهي والصبي والمجنون والمراد بالشاهي هنا الناسي وعبارات المصنف كما سلف - 01:41:47

مبنية على وجه التسامح والتتوسي والتسيان كما قدمنا حال تعطلي العبد يذهل بها عما كان يذكره حال تعطلي العبد يذهل بها عما كان يذكره ثم اشار الى مسألة خطاب الكفار بفروع الشرعية - 01:42:17

فاختار ان الكفار مخاطبون بفروع الشرعية وما لا تصح الا به وهو الاسلام والتوحيد اي اصل الدين والفروع والاصول كلمتان تطلقان ويراد بهما تارة معنى صحيحا ويراد بهما تارة معنى صحيح لا مناص من اثباته - 01:42:43

وتطلقان تارة اخرى ويراد بهما معنى باطن لا مناص من نفيه تأمل معنى الصحيح فهو ان تكون الاصول اسما للمسائل القطعية التي لا تقبل الاجتهاد اسما للمسائل القطعية التي لا تقبل الاجتهاد - 01:43:12

والفروع أسماء للمسائل غير القطعية التي تقبل الاجتهاد واما المعنى الباطل فهو ان تكون الاصول اسما للمسائل الخبريات اسما للمسائل الخبريات والفروع اثما للمسائل الخبريات والفروع اسما للمسائل الخبريات - 01:43:40

فهمما بالاصطلاح الثاني وضع باطل حققه ابو العباس ابن تيمية حفيده وتلميذه ابن القيم اما على الوضع الاول فهو الموافق لادلة الشرع وهذا من جملة المسائل التي فيها فرق باعتبار مقصود الاصطلاح - 01:44:17

والإitan اللتان ذكرهما المصنف وما بعدهما نص في خطاب الكفار بالشريعة كلها اصلا وفرعا فالكفار مخاطبون بالشريعة كلها اصلا وفرعا. لقوله تعالى ما سلككم في سقر قالوا لم من المصلين ولم نك نطعم المسكين وكنا نخوض مع الخائضين وكنا نكذب -

01:44:39

بيوم الدين فترك الصلاة وعدم اطعام المسكين هذا من فروع الشرائع وكنا نخوض مع الخائضين هذا من اصول الشرائع. وكنا نكذب بيوم الدين هذا من اصول الشرائع وقوله وكنا نخوض مع الخائضين يتناول هذا وهذا - 01:45:13

يتناول هذا وهذا وذكر كونها من الاصول او الفروع هو على اصطلاح المصنف الذي جرى عليه اما على المعنى المحقق المتقدم فلا ثم قال المصنف والامر بالشيء نهي عن ضده والنهي عن الشيء امر بضده - 01:45:39

وهذه المسألة متعلقة بالامر وكان حريا به ان يلحقها بما سبق من مباحثه ولعله اخرها لاتصالها بالنهي بعده ففيها فرع متعلق بالامر وفرع متعلق بالنهي فهي مسألة هل الامر بالشيء نهي عن ضده؟ والنهي عن الشيء امر بضده ام لا - 01:46:02

وقد صرخ المصنف ان الامر بالشيء نهي عن ضده وان النهي عن الشيء امر بضده فالامر عين النهي والنهي عين الامر هذا مراده وهو مبني على قولهم ان الكلام معنى - 01:46:35

قائم بذات الله ان الكلام الالهية ومنه القرآن معنى قائم بذات الله فالامر والنهي نفسيان فيكون الامر عين النهي عن الظد والظد عين الامر بالظد وسمى نفسيان لتعلقهما عندهم بالكلام النفسي - 01:46:56

المنسوب الى نفس الله وهذه المسألة من المسائل الاصولية التي فيها النار تحت الرماد قاله العلامة الشنقيطي في مذكرته في اصول الفقه والمراد بقوله فيها النار تحت الرماد انها تتضمن - 01:47:28

شرا وخطرا يظن خلافه لعدم الاطلاع على حقيقته الرائي للرماد يظن ان النار خامدة واذا قلبه وجد الجمر تحته كهذه المسألة والصحيح ان الامر بالشيء ليس عين النهي عن ضده - 01:47:49

ولكنه يستلزم له ان المأمور به لا يمكن وجوده مع التلبس بضده ولكنه يستلزم له ان المأمور به لا يمكن وجوده مع التلبس بضده باستحالة اجتماع الظدين وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب - 01:48:16

وعليه فالامر يستلزم النهي عن كل ظد له فالامر يستلزم النهي عن كل ضد له واما النهي عن الشيء فانه يلزم منه الامر بضد واحد لا بجميع اضداده واما النهي عن الشيء - 01:48:43

فانه يستلزم الامر بضد واحد لا بجميع قضى به لاحتمال تعدد الاضداد نعم احسن الله اليكم قال رحمة الله تعالى والنهي استدعاء الترك بالقول من هو دونه على سبيل الوجوب. ويدل على فساد المنهي عنه - 01:49:09

وتلد صيغة الامر والمراد به الاباحة او التهديد او التسوية او التكوين ذكر المصنف رحمة الله فصلا اخر من اصول الفقه هو النهي وحده بما لا يسلم من الاعتراض على ما تقدم في الامر - 01:49:37

فانه نظيره كيف انتقدوه الان على ما تقدم في الامر قوله استدعاء الترك بالقول ان الاستدعاء لا ينحصر في القول بل قد يكون بالكتابة فتقوم مقامه فقوله قوله من هو دونه - 01:49:57

لا حاجة اليها لان الخطاب الشرعي يكون فيه العبد دون الامر الناهي له وهو الشرع وقوله على سبيل الوجوب متنقد بماذا لانه على عقيدة الاشاعرة في الكلام الالهي بانه على عقيدة الاشاعرة في الكلام - 01:50:21

الالهي وانه يحتاج الى قرينة تفصح عن المراد به لان الكلام عندهم معنى قائم بالذات فيحتاج الى قليلة مفصحة عنه هي التي يعنونها بقولهم على سبيل الوجوب واذا كان الامر كما تقدم خطاب الشرع المقتضي للطلب لطلب الفعل - 01:50:47

فالنهي هو الخطاب الشرعي المقتضي للترك والخطاب الشرعي المقتضي للترك والنهي المتعلق بالفعل يعود الى احد اربعة امور احدها عوده الى الفعل نفسه عوده الى الفعل نفسه في ذاته او ركته - 01:51:13

عوده الى الفعل نفسه في ذاته او ركته. وثانية عوده الى شرطه وثالثها عوده الى وصفه الملازم له ورابعها عوده الى خارج عما تقدم متصل بالفعل عوده الى خارج عما تقدم متصل بالفعل - 01:51:42

فإذا عاد إلى الثالثة الأول رجع على الفعل بالفساد والبطلان وإذا رجع إلى الرابع لم يقتضي النهي الفساد وهذا تحقيق مسألة اقتضاء النهي، الفساد هل يقتضيه أم لا؟ على ما تقدم لواسع مما ذكرنا هنا في شرح - 01:52:13

النهاي الفساد هل يقتضيه ام لا؟ على ما تقدم لاوسع مما ذكرنا هنا في شرح - 01:52:13

منظومة القواعد الفقهية وخاتم المصنف الفصل بالتنبيه على ان صيغة الامر تطلق ويراد بها غير ما وضع له في الشرع فيراد بها الاياحة او التهديد او التسوية او التكوبين ولا يكون المراد بها هو اقتضاء الفعل - 01:52:38

نعم احسن الله اليكم. قال رحمة الله تعالى واما العام فهو ما عم شيئاً فصاعداً. من قوله اعلمت زيداً وعمراً بالعطاء. وعممت جميع الناس بالعطاء والفاظه اربعة الاسم الواحد المعروف بالله. واسم الجمع المعروف باللام. والاسماء المهمة. كم: فـ من - 01:53:28

الناس بالعطاء والفاظه اربعة الاسم الواحد المعرف بالله. واسم الجمع المعرف باللام. والاسماء المبهمة. كمن في من - 01:53:28

اعقلوا وما في ما لا يعقل واين في الجميع ومتى في المكان وما في الزمان وما في الاستفهام والجزاء وغيره ولكن نكرات العووه من صفات النطة ما لا يحمد به العووه في غيره من الفعل ما يحمد به محااته ذكر المصطفى رحمه الله هنا 01:53:56

والعموم من صفات النطق ولا يجوز دعوى العموم في غيره من الفعل وما يجري مجرىه. ذكر المصنف رحمة الله هنا - 01:53:56

الفصل اخر من اصول من فصول اصول الفقه قوى العام يتعلق بدلالات الالفاظ وعرف العامة تعريفا اشبه بالماخذ اللغوي منه بالماخذ

الاصولي فقال واما العام فهو ما عم شيئاً فصاعداً الى اخره - 19:154

فالمنظور فيه بعين الرعاية لبيان معناه هو اصله اللغوي المشار اليه بذكر اشتقاقه وان كان صدر كلامه يشبه الوضع الاصطلاحي لكن معنى تميز المفهوم عنه

01:54:48 مع نقص عن الوفاء بمرادهم منه والمختار ان العام -

هو اللفظ الموضع لاستغراق جميع افراده بلا حصر هو اللفظ الموضع لاستغراق جميع افراده بلا حصر ثم ذكر ان الفاظه اربعة

والمراد بالالفاظ الصيغ فصيغ العموم على ما ذكره المصنف اربع - 01:55:11

اولاها وثانيها الاسم الواحد والجمع المعرفان بالاسم الواحد والمراد بالواحد المفرد وباسم الجمع ما دل
الصلة التي ينبع منها الاسم

على الجماعة وليس المقصود به المعنى النحوي المخصوص ببعض هذا المعنى - 01:55:41

من يشمل الجمع واسم الجمع واسم الجنسى وقوله فيهما المعرف باللام هو على مذهب من يرى أن اداة التعريف هي اللام

01:56:10 - مقتطفات من 21 مذكرة ارشادية لادارة التعريف - الملف رقم 10

من بينها إدارة التعبير، والإلقاء، والكلام معًا، فتقع هنا متقادمًا حسب ترتيبه في المعرفة، لأن المعرفة تأتي في المقدمة.

فـ الـ حـجـ وـ الـ مـارـدـانـ: الـ مـفـرـدـ الـ عـمـمـ الـ لـكـسـتـفـرـاـقـةـ الـ اـسـتـعـاـرـةـ الـ حـلـةـ فـالـحـقـقـ مـعـاـرـةـ حـلـةـ فـالـحـقـقـ فـقـطـانـ الـ اـلـمـاتـانـ هـمـ الـ لـكـسـمـ الـ مـفـرـدـ

01:57:04 - دارجة التعارف والجمع المسمى، دارجة التعارف، الاستغرابة والاسم المفرد

الدالة على الاستغرار والصيغة الثالثة الاسماء المبهمة كمن وما واي والمراد بالاسماء المبهمة التي لا تدل على معين التي لا تدل على

01:57:45 - الـكـراـتـاـتـاـ - الـسـارـةـةـ الـلـاـبـاـتـاـ

السابقة للنكرات ثم ذكر من مسائل العموم ان العموم من صفات النطق اي القول فان المصنف قال في موضع يأتي وعني بالنطق قول

منشأ من هذا الذي ذكره من العدد في غربه الان العدد من صفات البطة فقط فيكون متعة متعة بالاقوال دون غربها كما قال

العنوان: نهر الراية - العدد: 105 - الفئات: مقالات - نشر: 01:58:40

فـ الـفـعـالـ قـدـمـاـ عـنـ الـصـلـبـ مـذـهـبـ رـاعـيـ الـمـحـقـقـنـ = 01:59:03

التفاهم بين الفعاليات المدنية والجهات المعنية والتصدي للفعاليات المدنية تترجم في ٢٠١٤

لأن الفعل في اللسان العربي يتضمن مصدرًا وزمانًا فالمعنى موحد في الفعل، فإذا قلت قرأت إنها إنها الفعل عن مصدر هو

القراءة وزمن هو زمن الماضي واذا كان الفعل مثبتا - 01:59:58

وقع المصدر حال كونه نكرة في سياق الأثبات واذا كان منفيا وقع المصدر حال كونه نكرة في سياق النفس والنكرة في سياق الأثبات
لا تفيد عموما بخلاف النكرة في سياق النفي فانها تفيد عموما - 02:00:28

فيكون الفعل المنفي دالا على العموم لانه ينحل عن مصدر نكرة يقع في سياق نفيه والنكرة في سياق النفي موضوعة في اللسان
العربي للعموم ف تكون الافعال المنافية دالة على العموم بخلاف - 02:00:53

المثبتة نعم احسن الله اليكم. قال رحمة الله تعالى والخاص يقابل العامة والتخصيص تمييز بعض الجملة. وهو ينقسم الى متصل ومنفصل. فالمتصل الاستثناء والتقييد بالشرط والاستثناء اخراج ما لواه لدخل في الكلام. وانما يصح بشرط ان يبقى من المستثنى منه شيء. ومن شرطه ان - 02:01:18

متصلة بالكلام. ويجوز تقديم الاستثناء على المستثنى منه. ويجوز الاستثناء من الجنس ومن غيره والشرط يجوز ان يتأخر عن
المشروط ويجوز ان يتقدم على المشروط. والمقييد بالصفة يحمل عليه المطلق - 02:01:50

كالرقة قيدت بالايام في بعض الموضع واطلقت في بعض الموضع. فيحمل المطلق على المقييد ويجوز تخصيص الكتاب بالكتاب
وتخصيص الكتاب بالسنة وتخصيص السنة بالكتاب وتخصيص السنة بالسنة وتخصيص نطق بالقياس - 02:02:10

ونعني بالنطق قول الله سبحانه وتعالى وقول الرسول صلى الله عليه وسلم ذكر المصنف رحمة الله فصلا اخر من اصول الفقه وهو
الخاص اتبعه العام وذكر الصلة بينهما فقال والخاص يقابل العام - 02:02:33

اشارة الى تعلقه به على وجه الدلالة في المقابلة والاحكام فإذا كان العام كما تقدم عن المختار هو اللفظ الموضوع باستغراق جميع
افراده بلا حصر فان المراد بالخاص هو اللفظ الموضوع للدلالة على فرد مع حصر - 02:02:57

هو اللفظ الموضوع للدلالة على فرض مع حصر والفرد لا يراد به الواحد المنفرد بل جنسه وحكمه المترتب عليه هو التخصيص المشار
الى بقول المصنف تمييز بعض الجملة اي اخراج بعض افراد العام - 02:03:22

لان الخاصة لفظ دال على مقصود معين فإذا ورد على عام ما اخرج بعض الافراد عن حكمه سمي ذلك تخصيصا فالتفصيص تمييز
تمييز بعض افراد العام عن بعض ثم ذكر قسمة المخصصات الى قسمين - 02:03:52

اولها المخصصات المتصلة والآخر المخصصات المنفصلة والمراد بالمخصصات المتصلة التي لا تستقل بنفسها والمراد بالمخصصات
المنفصلة التي تستقل بنفسها ثم عد من المخصصات المتصلة الاستثناء والشرط والصفة وذكر حد الاول فقط دون الآخرين -
02:04:16

فذكر الاستثناء وذكر طرفا من شروطه في قوله واستثناء اخراج ما لواه لدخل في الكلام الى اخره فالاستثناء اخراج ما لواه لدخل
في الكلام باداة مخصوصة اخراج ما لواه لدخل في الكلام لاداة مخصوصة - 02:05:00

وهذه الاداة هي عند قوم الا او احدى اخواتها وهذه الاداة عند قوم هي الا او احدى اخواتها والاستثناء الشرعي اوسع من ذلك فقول
ان شاء الله استثناء لحديث عبد الله ابن عمر رضي الله عنهم مرفوعا - 02:05:25

من حلف على يمين فقال ان شاء الله فقد استثنى رواه الاربعة واسناده صحيح فهذا استثناء شرعي وقل من ذكره من النحات
والاصوليين ونبه عليه جماعة من المحققين منهم ابن هشام النحوي - 02:05:56

وذكر المصنف ان للاستثناء شرطين الاول ان يبقى من المستثنى منه شيء فلا يكون مستغرقا جميع الافراد ان يبقى من المستثنى منه
شيء فلا يكون مستغرقا جميع الافراد كقول احدهم - 02:06:21

علي الف الا الفنز علي الف الا الفا فهذا الاستثناء لا يصح ويكون باطلما والثاني ان يكون متصلة بالكلام فلا يتأخر النطق بالاستثناء عن
النطق بالمستثنى منه حقيقة او حكما - 02:06:47

فلا يتأخر النطق بالاستثناء عن النطق بالمستثنى منه حقيقة او حكم ثم ذكر انه يجوز تقديم الاستثناء على المستثنى منه لانه لا اثر له
في الحكم ويجوز الاستثناء من الجنس ومن غيره - 02:07:12

اي من افراد اللفظ العام المذكور بالاستثناء او من غيره وجعله بعضهم شرطا وال الصحيح خلافه ثم ذكر بعد ذلك التخصيص بالشرط فقال والشرط يجوز ان يتأخر عن المشروط الى اخره - 02:07:36

ومراده بالشرط اللغوي المعروف بادواته المذكورة في كلام النحاة الشرطة المعروفة بادواته المذكورة في كلام النحاة وهي عوامل الجزم التي تجزم فعلين وهي عوامل الجزم التي تجزم فعلين ثم ذكر - 02:07:57

التخصيص بالصفة فقال والمقيد بالصفة يحمل عليه المطلق الى اخره والمطلق هنا اريد به العام والقدماء من الاصوليين منهم من يسمى العامة مطلقا والمطلق عاما تسمحا في العبارة او لوجود معنى مشترك بينهما - 02:08:29

والاصطلاحات قبل استقرارها تختلف فيها مرادات المتكلمين اما بعد استقرارها فالعصر حملها على الشائع المستقر على الشائع المستقر عند اهل الفن والصفة هنا تشمل كل معنى يمكن ان يحصر عموم العام في بعض الافراد - 02:09:02

تشمل كل معنى يمكن ان يحصر عموم العامل في بعض الافراد سواء كان جارا ومجرورا او نعتا او حالا او حالا فكلها تعدد من التخصيص بالصفة فليس المراد بالصفة هنا ما اصطلاح عليه النحاة - 02:09:33

بل يراد بها معنى اوسع من ذلك والمطلق هو اللفظ لاستغراق جميع افراده على وجه البدل والمقييد هو اللفظ الموضوع لاستغراق جميع افراده على وجه البدل والمقييد هو اللفظ الموضوع للدلالة على فرض - 02:09:56

واعق بدل واللفظ الموضوع للدلالة على فرض واقع بدل فكل واحد من افراد المطلق يصلح ان يسد مسد البقية والمقييد طرد منه فقوله تعالى فتحرير رقبة مطلق لانه لفظ موضوع للدلالة على جميع افراده لكن - 02:10:28

على وجه البدل واما في عام فعلى وجه الاستغراق والمراد بالبدل هنا انه يشمل كل الرقاب لكن المراد منها رقبة واحدة فان لم توجد فرقبة اخرى فان لم توجد فرقبة اخرى وهكذا - 02:10:59

ومعنى حمل المطلق على المقييد اي جعله بمعناه في الحكم اي جعله بمعناه في الحكم ومعنى حمل المطلق على المقييد اي جعله بمعناه في الحكم بحسب ما يأتلف عليه الحكم والسبب اتحادا واختلافا - 02:11:23

بحسب ما يأترف عليه الحكم والسبب اتحادا واختلافا كما هو مبين في محله فان لهذه المسألة جذورا متفرقة تنظر في المطولات ثم ذكر بعد ذلك المخصصات المنفصلة بقوله ويجوز تخصيص الكتاب بالكتاب - 02:11:53

وتخصيص الكتاب بالسنة الى اخره وهذه هي اشهر المخصصات المنفصلة وقاعدة المخصصات المنفصلة تستوجب ردها الى ثلاثة انواع احدها الحس وثانيها العقل وثالثها الشرع والمذكور هنا كله من الراجع الى الشرع - 02:12:18

والمستفاد منه ان المخصصات المنفصلة في الشرع ثلاثة الاول الكتاب والمخصص به هو الكتاب والسنة كما قال ويجوز تخصيص الكتاب بالكتاب وقال ايضا وتخصيص السنة بالكتاب والثاني السنة والمخصص به هو الكتاب والسنة - 02:12:58

كما قال تخصيص الكتاب بالسنة وقال ايضا وتخصيص السنة بالسنة والثالث القياس والمخصص به الكتاب والسنة كما قال وتحصيص النطق بالسنة وبين النطق بقوله ونعني بالنطق قول الله سبحانه وتعالى وقول الرسول صلى الله عليه وسلم - 02:13:30

نعم احسن الله اليكم قال رحمة الله تعالى والمجمل ما افتقر الى البيان والبيان اخراج الشيء من والبيان اخراج بالشيء من حيز الاشكال الى حيز التجلی والنصل ما لا يحتمل الا معنى واحدة. وقيل ما تأويله تزيله - 02:14:02

وهو مشتق من منصة العروس وهو الكرسي والظاهر ما احتمل ذكر المصنف اكمل الفصل هذا والظاهر ما احتمل امررين احدهما اظهر من الآخر ويؤول الظاهر بالدليل ويسمى الظاهر بالدليل ذكر المصنف رحمة الله فصلا اخر من اصول الفقه - 02:14:24

يتعلق بدلالات الالفاظ ايضا وهو المجمل وعرفه بقوله والمجمل ما افتقر الى البيان اي احتاج اليه فلا يتضح المقصود الا به وعلى المختار فالجمل ما احتمل معنيين او اكثر لا مزية لاحدهما على الاخر - 02:14:51

ما احتمل معنيين او اكثر لا مزية لاحدهما على الاخر وهذا الاحتمال هو الافتقار الذي اشار اليه بقوله ما افتقر الى البيان فان وجود الاحتمال سبب للافتقار ثم عرف البيان بتعريف انتقاده هو في البرهان. فقال والبيان اخراج الشيء من حيز الاشكال الى حيز التجلی - 02:15:18

ووجه انتقاده ذكر الحيز فيه فان الحيز من الصفات الحسية والبيان ليس حسيا بل معنوي واظهروا منه عبارة واسلم اشارة ان يقال ان البيان هو ايضاح المجمل ان البيان هو ايضاح المجمل - 02:15:51

ثم ذكر تعريف النص بقولين والنص ما لا يحتمل الا معنى واحدا وقيل ما تأويله تنزيله والمختار منها الاول. فالنص هو ما لا يحتمل الا معنى واحدا هو ما لا يحتمل الا معنى واحدا - 02:16:21

اما التعريف الثاني ففيه اجمال اما التعريف الثاني ففيه اجمال طيب الان النص ما لا يحتمل الا معنى واحدة طب اذا قلنا كما جاء في النصوص الشرعية هل نقصد بها ما كان منها ما لا يحتمل الا معنى واحدا - 02:16:44

امس نقصد الادلة الشرعية ايها المقصود الادلة الشرعية طيب ما وجه النص هنا استعمال النص في هذا الم محل اصطلاح شاع من علم الجدل فان من انواع الادلة عندهم المنقول عن من كلام الله وكلام النبي صلى الله عليه وسلم ويسمونه نصا - 02:17:11

فيسموه فالنص عندهم مخصوص بالدليل الوارد في القرآن والسنة ثم شاع استعمال النص بمعنى الادلة الشرعية والاولى ان يقال الادلة الشرعية ثم اشار المصنف الى ان النص مشتق من منصة العروض - 02:17:43

بكسر الميم لانها اسم الله وما اراده من الاشتراك ليس هو المعنى المفتر عن علماء العربية وهو رد لفظ لآخر لمناسبة بين المبني والمعنى من جهة التلاقي من جهة تلاقي الحروف - 02:18:03

من جهة تلاقي الحروف فهذا هو مقصود المصنف وليس ما يتعلق بالاصطلاح ثم ذكر بعد ذلك الظاهر فقال والله ما احتمل امرین احدهما اظهر من الآخر وهذا ظاهر بنفسه و اشار - 02:18:33

الى نوع اخر فقال ويؤول الظاهر بالدليل ويسمى الظاهر بالدليل. انتهى ويسمى اختصارا المؤول ويسمى اختصارا المؤول وهو اللفظ الذي صرف عن معناه الظاهر الى معنى مرجوح بدليل دل عليه وهو اللفظ الذي صرف - 02:18:57

عن معناه الظاهر الى معنى مرجوح بدليل دل عليه فهذا يكون ظاهرا باعتبار غيره ويسمى مؤولا وعلم بهذا ان الظاهر نوعان وعلم بهذا ان الظاهر نوعان احدهما ظاهر بنفسه وهو ما احتمل معنيين احدهما اظهر من الآخر لقرينة خارجية ما

احتمل معنيين احدهما اظهر من الآخر لقرينة خارجية ويسمى مؤولا - 02:19:55

نعم احسن الله اليكم. قال رحمة الله تعالى الافعال كان صاحب الشرعية لا يخلو اما ان يكون على وجه القرابة والطاعة او غير ذلك فان دل دليل على الاختصاص به يحمل على الاختصاص - 02:20:20

وان لم يدل لا يخص به لان الله تعالى يقول لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة فيحمل على الوجوب عند بعض اصحابنا ومن اصحابنا من قال يحمل على الندب. ومنهم من قال يتوقف عنه - 02:20:40

ان كان على وجه غير القرابة والطاعة فيحمل على الاباح فيحمل على الاباح في حقه وحق ناس واقرار صاحب الشرعية على القول الصادر من احد هو قول صاحب الشرعية. واقراره على الفعل كفعله. وما فعل في وقت - 02:20:59

في غير مجلسه وعلم به ولم ينكره فحكمه حكم ما فعل في مجلسه ذكر المصنف رحمة الله فصلا اخر من اصول الفقه بترجمة ترجم

بها فقال الافعال واراد بها فعل صاحب الشرعية - 02:21:19

كما صرحت به وصاحب الشرعية هو الرسول صلى الله عليه وسلم سمي صاحب الشرعية لانه مبلغها واصل الصحبة هي المقارنة ووجه المقارن فيه ووجه المقارنة بين الشرعية والرسول صلى الله عليه وسلم - 02:21:42

هو التبليغ وليس التشبيح لان التشريع لله وحده وليس الرسول صلى الله عليه وسلم هو الشارع لها. بل الشارع هو الله وحده. فيبينه وبين الشرعية نوع اقتران وصحبة وهو البلاغ - 02:22:07

وبين حكم فعل صاحب الشرعية لانه من الادلة عند الاصوليين وفرقه تبعا لغيره بمحاجة ما وجد فيه قصد القرابة وما خلا من القصد المذكور فجعله نوعين احدهما ان يكون فعله مفعولا على وجه تقصد منه القرابة والطاعة والآخر الا يكون مفعولا على وجه القرابة والطاعة

تقصد منه القرابة والطاعة ان يكون فعله مفعولا على وجه تقصد منه القرابة والطاعة والآخر الا يكون مفعولا على وجه القرابة والطاعة

اا يكون مفعولا على وجه الكربة والطاعة فالثاني مما كان على غير وجه الكربة والطاعة - 02:22:55

يحمل على الاباحة في حقه وحقنا اما الاول وهو المفعول على وجه القرابة والطاعة فقسمان احدهما ما دل الدليل على اختصاصه به ما دل الدليل على اختصاصه به فيحمل عليه ويكون له وحده دون غيره - 02:23:21

والآخر ما لم يدل دليل على اختصاصه به فيكون عاما له ولغيره بان الله قال لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة فالاصل ثبوت طلب التأسي به ودعوة تخصيصي لا تختلف مع ذلك - 02:23:48

واشار المصنف الى اختلاف النظار من الشافعية فيه وهم المرادون باصحابه واختلافهم على ثلاثة اقوال الاول انه يحمل على الوجوب والثاني انه يحمل على الندب الثالث انه يتوقف عنه اي يتوقف عن حمله على احد النوعين - 02:24:18

الوجوب او الندب اي يتوقف عن حمله على احد النوعين الوجوب او الندب وليس معناه انه لا يحكم بكونه مطلوبا فهذا لا يتصور القول به من مدرك اقل خطاب الشرع في طلب التأسي - 02:24:49

به صلى الله عليه وسلم فمعنى التوقف المراد هو التوقف عن حمله على احد النوعين الوجوب او الندب فيكون مطلوبا يقصد امثاله بالتأسي لكن لا يحكم عليه بكونه مندوبا او واجبا ثم ذكر - 02:25:13

المصنف تبعا للفعل الاقرار به وانه يجري مجرى القول والفعل فاقراره صلى الله عليه وسلم لقول صادر من احد كقوله واقراره عن فعل صادر عن احد كفعله لان الاقرار من مدارك اثبات السنة - 02:25:42

فالسنة تكون قولية وفعالية وتقريرية يشار اليها بالافراغ وجمع هذه الانواع الثلاثة باعذب عبارة ابن عاصم في مرتقى الوصول اذ قال وقسمت السنة بانحصر للقول والفعل وللاقرار وقسمت السنة بانحصر للقول والفعل وللاقرار - 02:26:07

ثم ذكر من مسائل الاقرار ان ما فعل في وقته اي في عهده صلى الله عليه وسلم في غير مجلسه وعلم به ولم ينكره فحكمه حكم ما فعل في مجلسه - 02:26:39

لموافقته صلى الله عليه وسلم عليه بعلمه به دون انكار لان الاصل عند وجود المخالفة للشرع صدور المبادرة بالانكار منه صلى الله عليه وسلم. فلما تخلفت علم اقراره صلى الله عليه - 02:26:59

وسلم نعم احسن الله اليكم قال رحمة الله تعالى واما النسخ فمعناه لغة الازالة وقيل معناه النقل من قوله ان نسختما في هذا الكتاب اين قلته وحجه هو الخطاب الدال على رفع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لواه لكان ثابتنا مع تراخيه عنه - 02:27:23

ويجوز نسخ الرسم وبقاء الحكم ونسخ الحكمة وبقاء الرسم. والنسخ الى بدن والى غير بدل واغلب والى ما هو اخف ويجوز نسخ الكتاب بالكتاب ونسخ السنة بالكتاب ونسخ السنة بالسنة - 02:27:50

ويجوز نسخ المتواتر بالمتواتر منهما. ونسخ الاحاد بالاحاد وبالمتواتر. ولا يجوز نسخ المتواتر بالا احد ذكر المصنف رحمة الله فصلا اخر من اصول الفقه هو النسخ وعرفه لغة بتعريفين احدهما - 02:28:11

الازالة والآخر النقل وقدم الاول مشعرا ميله اليه ولا سيما وهو مورد للثاني بقوله وقل معناه النقل والنسخ مختلف القياس في اصله اللغوي صرخ بذلك ابن فارس بمقاييس اللغة وجمهور معانيه يرجع الى الرفع. فما ذكره الجويني - 02:28:33

من رجالة ونقل هما راجعون الى معنى الرفع فانه اذا كان الرفع حقيقا مشتملا على تخلية المحل من الشيء كانت ازالة واذا كان باقيا على ما هو عليه فيكون الرفع نقا - 02:29:09

كنسخ ما في الكتاب لان ما في الكتاب باق فيه. ولكن نقلت صورة رسم خطه الى محل اخر فهي رفع حكما لا حقيقة ثم اتبعه بتعريف الاصطلاح فقال حده هو الخطاب الدال الى اخره - 02:29:38

وهذا الذي ذكره هو تعريف النسخ لا تعريف النسخ فان الخطاب الدال على رفع الحكم الثابت في الخطاب المتقدم الى اخر ما ذكر يصدق على الناسخ وليس تعريفا والناسخ هو موجب النسخ - 02:30:00

والنسخ حكمه ولا يختص برفع الحكم الثابت في الخطاب المتقدم والمراد بالثبوت في قوله لكان ثابتنا بقاء العمل به والمراد بالثبوت في قوله لكان ثابتنا بقاء العمل به والمختار ان النسخ هو رفع الخطاب الشرعي - 02:30:22

هو رفع الخطاب الشرعي او حكمه الثابت به او حكمه الثابت به او معا بخطاب شرعي متراخ بخطاب شرعي متراخ الله وهذا الحد يتضمن ذكر مرفوع ورافع وشرط للرفع - [02:30:51](#)

فالمرفوع هو الخطاب الشرعي او حكمه الثابت به او معا والرافع هو خطاب شرعي اخر والشرط هو تأخر الخطاب الشرعي الرافع هو تأخر الخطاب الشرعي الرافع ثم ذكر اقسام النسخ باعتبار متعلقه فقال - [02:31:21](#)

ويجوز نسخ الرسم وبقاء الحكم الى اخره فالنسخ بهذا الاعتبار نوعان احدهما نسخ الرسم وبقاء الحكم نسخ الرسم وبقاء الحكم والآخر نسخ الحكم وبقاء الرسم نسخ الحكم وبقاء الرسم ولهم قرين ثالث - [02:31:51](#)

وهو نسخ الحكم والرسم معا وهو نسخ الحكم والرسم معا. ولم يذكره اكتفاء بلزمته اقتضاء ولم يذكره اكتفاء بلزمته اقتضاء فاذا [02:32:21](#)

فيحتاج الى امر خارجي في اثنائه وهو الواقع فقد وقع نسخ الرسم والحكم معا شرعا فهي ثلاثة اقسام لا قسمان ثم ذكر اقسام النسخ باعتبار المنسوخ اليه فقال والنسخ الى بدن والى غير بدن الى اخره. فالمنسوخ اليه قسمان - [02:32:52](#)

احدهما منسوخ الى غير بدل لا في رسمه ولا في حكمه والآخر منسوخ الى بدل في رسمه وحكمه معا منسوخ الى بدل في رسم [02:33:21](#) وحكمه معا فيبدل الرسم والحكم ويحل غيرهما محلهما -

او يبدل الرسم فقط ويبقى الحكم السابق او او يبدل الحكم فقط ويبقى الرسم السابق على ما تقدم من الانواع الثلاثة والمنسوخ الى [02:33:52](#) بدن في حكمه يقسم الى قسمين والمنسوخ الى بدن في حكمه يقسم الى قسمين -

احدهما منسوخ الى بدن اغلظ والآخر منسوخ الى بدل اخف وتقتضى القسمة العقلية قسما ثالثا وهو النسخ الى مساو. وهو واقع شرعا وان اهمله المصنف كنسخ القبلة - [02:34:18](#)

من بيت المقدس الى الكعبة المشرفة ثم ذكر اقسام النسخ باعتبار الناسخ فقال ويجوز لصق الكتاب بالكتاب ونسخ السنة بالكتاب ونسخ السنة بالسنة. ثم قال ويجوز نسخ المتواتر بالمتواتر منهما ونسخ الاحاد - [02:34:51](#)

بالحادي وبالمتواتر ولا يجوز نسخ المتواتر بالحادي انتهى كلامه وكلاهما تقسيم للناسخ لكن القسمة الاولى هي باعتبار نوعه والقسمة الثانية هي باعتبار قوة دلالته فالناسخ باعتبار نوعه ينقسم الى نوعين - [02:35:14](#)

فالناسخ باعتبار نوعه ينقسم الى نوعين الاول ناسخ من الكتاب وينسخ الكتاب السنة وينسخ ناسخ من الكتاب وينسخ الكتاب والسنة ناسخ من الكتاب وينسخ الكتاب والسنة والثاني ناسخ من السنة - [02:35:40](#)

وينسخ السنة فقط وينسخ السنة فقط اما نسخ الكتاب فاهمله المصنف لعدم وجود مثال صحيح عليه ويشهد لنفيه قوله تعالى ما ننسخ من اية او ننسها نأتي بخير منها او مثلها - [02:36:11](#)

والسنة ليست خيرا من القرآن ولا مثله لانه كلام الله ولا يشبهه كلام احد من البشر وهذا المأخذ غير مأخذ حجية السنة فمن جهة [02:36:40](#) الحجية فالسنة حجة الكتاب وانما مأخذ قدر المتكلم به -

وانما مأخذ قدر المتكلم به كما في الاية المذكورة من سورة البقرة ولا يسلم مثال مما ذكر ان السنة نسخت فيه الكتاب والناسخ باعتبار قوته ينقسم الى نوعين والناسخ باعتبار قوته ينقسم الى نوعين الاول المتواكل - [02:37:06](#)

وينسخ المتواتر والحادي والثاني الحادي وينسخ الحادي وينسخ الاحاد فقط اما نسخه المتواترا فيمتنع اما نسخه المتواتر فيمتنع. كما قال المصنف ولا يجوز نسخ المتواتر بالحادي وهذا مذهب الجمهور - [02:37:37](#)

والراجح جوازه لان القطعية هو اللفظ ومحل النسخ هو الحكم ولا يشترط في الحكم توافره لان القطعية هو اللفظ ومحل النسخ هو الحكم ولا يشترط في الحكم توافره ومقصودنا بقولنا لان القطعية هو اللفظ يعني في المتواكل فالملقطوع به في المتواكل - [02:38:12](#)

لفظه ومباحث النسخ فيها عوز عند الاصوليين لان مبناهما على النقل وسواهم ليس لهم اتساع فيه. فوقع اكثرا الكلام متعلقا في القرآن دون السنة مع ان النسخ يجري في الكتاب والسنة مع نعم - [02:38:47](#)

احسن الله اليكم قال رحمة الله تعالى فصل في التعارض اذا تعارض نcan فلا يخلو اما ان يكونا عامين او خاصين او احدهما عاما والآخر خاصة او كل واحد منها - [02:39:12](#)

عاما من وجه وخاصا من وجه فان كانا عامين فان امكن الجمع بينهما جمع وان لم يمكن الجمع بينهما يتوقف فيهما ان لم يعلم التاريخ فان علم التاريخ ينسخ المقدم بالتأخر وكذا ان كان خاصين - [02:39:27](#)

وان كان احدهما عاما والآخر خاصا فيخصص العام بالخاص وان كان احدهما عاما من وجه وخاص من وجه فيخصص عموم كل واحد منها بخصوص الآخر. ذكر المصنف رحمة الله فصلا اخر من اصول الفقه - [02:39:48](#)

هو التعارض والمراد بالتعارض تقابل الدليلين بحيث يخالف احدهما الآخر في نظر المجتهد تقابل الدليلين بحيث يخالف احدهما الآخر حيث يخالف احدهما الآخر في نظر المجتهد وقد ذكر المصنف ان التعارض الواقع في الخطاب الشرعي بين عامين او خاصين - [02:40:10](#)

يفزع فيه الى الجمع فاذا لم يمكن الجمع صير الى النسخ فان لم يمكن النسخ سير الى الترجيح فمراتب التأليف بين المتعارضين اذا كانا عامين او خاصين ثلاث فمراتب التأليف بين المتعارضين اذا كان عامين - [02:40:43](#)

او خاصين ثلاث اولها الجمع وثانيها النسخ وثالثها الترجيح اولها الجمع وثانيها النسخ وثالثها الترجيح وحقيقة الجمع التأليف بين مدلولين الصين توهם تعارضهما. التأليف بين مدلولين الصين توهם تعارضهما - [02:41:10](#)

دون تكليف ولا احداث ما معنى دون تكليف البارح من علينا دون تحويل النص ما لا يحتمله ولا احداث اختراع معنى جديد لم يذكره احد من قبل. واما النسخ فتقدم بيانه - [02:41:53](#)

وذكر العلم بالتاريخ فيه لان وقوع التراخي بين خطابين متعارضين هو علامة وقوع النسخ لان وقوع التراخي بين خطابين متعارضين هو علامة وقوع النسخ والتراخي هو التأخر وبالتالي يعلم تأخر احدهما عن الآخر - [02:42:20](#)

وحقيقة الترجيح تقديم احد النص المقبولين على مثله لتعذر الجمع بدليل تقديم احد النصين المقبولين على مثله لتعذر الجمع بدليل اما اذا كان احد الدليلين المتعارضين عاما والآخر خاصا في حكم على العام بالخاص - [02:42:50](#)

ويكون العام مختصا والخاص مختصا له وان كان احدهما عاما من وجه وخاصا من وجه فيخصص عموم كل واحد منها بخصوص الآخر فقوله اذا تعارض نطقان يوهم اختصاص احكام التعاوض بالاقوال - [02:43:22](#)

لقوله المقدم وعني بالنطق قول الله وقول الرسول صلى الله عليه وسلم وليس ذلك مرادا وانما خرج مخرج الغالب فالتعارض يقع بين الاقوال والافعال وبين الاقوال والاقوال وبين الافعال والافعال - [02:43:50](#)

نعم احسن الله اليكم قال رحمة الله تعالى. واما الاجماع فهو اتفاق علماء العصر على حكم الحادثة. وعني علماء الفقهاء وعني بالحادثة الشرعية واجماع هذه الامة حجة دون غيرها. لقوله صلى الله عليه وسلم لا تجتمع امتى على ضلاله - [02:44:12](#)

والشرع ورد من عصمة هذه الامة والاجماع حجة على العصر الثاني وفي اي عصر كان ولا يشترط انقراض العصر على الصحيح فان قلنا انقراض العصر شرط يعتبر قول من ولد في حياتهم وتفقهه وصار من اهل الاجتهاد - [02:44:40](#)

ولهم ان يرجعوا عن ذلك الحكم. والاجماع يصح بقولهم وبفعلهم. وبقول البعض وبفعل البعض. وانتشار ذلك وسكت الباقيين عنه ذكر المصنف رحمة الله فصلا اخر من اصول الفقه وهو الاجماع - [02:44:59](#)

وعرفه بقوله اتفاق علماء العصر على حكم الحادثة فحقيقة الاجماع عندهم مشيدة على ثلاثة اصول اولها انه اتفاق والثاني ان اهل الذين نسب اليهم هم العلماء واراد منهم الفقهاء كما صرحت به فقال وعني بالعلماء الفقهاء - [02:45:18](#)

لا غيرهم من علماء العلوم الأخرى وثالثها ان مولده حادثة اي مسألة شرعية وقصر بيانه عن استكمال حقيقته الكاملة فانه يفتقر الى تخصيص دلالة الجنسية في قوله العصر - [02:45:55](#)

الدالة على استغرار جميع عصور الامة فكان الاجماع لا يتحقق الا باتفاق الفقهاء طبقة بعد طبقة وليس هذا مرادا بل ال في قوله العصر للعهد فتختص بعصر معين ولابد من قيد تان لازم - [02:46:23](#)

وهو كون وقوعه بعد زمن النبي صلى الله عليه وسلم وجود الأعلى من الأدلة لا يحتاج معه إلى الأدنى فوجود الأعلى من الأدلة لا يحتاج معه إلى الأدنى وحكمه صلى الله عليه وسلم في حياته لا يحتاج معه إلى الأجماع - 02:46:51

لأن الأجماع يفتقر إليه دون العكس ففي حياة النبي صلى الله عليه وسلم لا يفتقر إلى الأجماع لوجوده صلى الله عليه وسلم والمختار أن أجماع اصطلاحا هو اتفاق مجتهدين عصر من عصور أمة محمد - 02:47:18

صلى الله عليه وسلم بعد وفاته على حكم شرعي ثم ذكر أن من قواعد الأجماع حجة على العصر الثاني أي التالي له وعلى كل عصر كائن بعده ثم ذكر من قواعده - 02:47:42

أنه لا يشترط انقراض العصر على الصحيح أي لا يشترط انقراض المجتهدين الذين انعقد بهم اجماع والمراد بالانقراض موتهم. وذهب اعيانهم فإذا أجمع الصحابة على أمر ما الله فإذا أجمع الصحابة على أمر ما - 02:48:10

لم يشترط القول بأنه لا يكون حجة حتى يموت جميعهم بل إذا أجمعوا صار اجماعهم حجة على من بعدهم ولو نشأ بعدهم مجتهد ادرك حياتهم كالتابعي العالم وجاء عنه ما يخالف اجماعهم - 02:48:39

فانه لا يؤخذ بقوله ولا يكون اجتهاده المخالف للأجماع المنعقد قادحا في الأجماع بل الأجماع ثابت بمجرد انعقاده في حكمهم ثم ذكر ان انعقاد الأجماع يكون بالقول والفعل تارة باجتماعهم - 02:49:04

فيعلم الأجماع بطريق القول والفعل وتارة بقول بعض المجتهدين وفعل بقائهم وتارة بانتشار الحكم به عن بعضهم وسكت الباقيين عنه وهذا هو الذي يسمى بالاجماع السكوت وهو حجة على الصحيح - 02:49:25

نعم أحسن الله إليكم. قال رحمة الله تعالى وقول الواحد من الصحابة ليس بحجة على غيرهم على القول ذكر المصنف رحمة الله فصلا آخر من أصول الفقه هو قول الصاحبي - 02:49:49

فذكر أن قول الواحد من الصحابة ليس بحجة على غيره وليس مرادهم بالواحد المنفرد وإنما مراده الجنس دون قصد عدده وقوله على غيره يشمل غيره من الصحابة فمن بعدهم والفعل - 02:50:11

ملحق بالقول وإنما اقتصر الأصوليون على ذكر قول الصاحبي لانه الأكثر والا فال فعل مثله وكذا التقرير فهما فرعانى عن القول. فكما انهم تابعون للقول النبوى فهما تابعون لقول الصاحبي وعلى ما ذكره المصنف لا يكون قول الصاحبي حجة - 02:50:40

وهذا كائن على القول الجديد أي عند الشافعية لأن الشافعية يعبرون بالقول القديم والجديد عن اجتهاد امامهم أبي عبدالله الشافعى بالعراق ومصر فقوله القديم ما كان عراقيا وقوله الجديد ما كان مصريا - 02:51:14

وهذه المسألة من المسائل المنسوبة إلى الشافعى لو لما تحول إلى مصر فاستقر مذهبه على ما ذكره المصنف ان قول الصاحبي ليس بحجة والمختار بدلائل الوهابيين ان قول الصاحبي حجة بشرطين - 02:51:37

احدهما عدم مخالفته دليلا من الكتاب او السنة عدم مخالفته دليلا من الكتاب او السنة والآخر عدم مخالفته احدا سواه من الصحابة عدم مخالفته احدا سواه من الصحابة فمتي وجد هذان الشرطان صار قول الصاحبي - 02:52:01

حجة وان وجد دليل قرآنى او نبوى يخالف ما ذكره الصاحبى حكم بما دل عليه الكتاب والسنة وان وجد قول لرجل اخر من الصحابة يخالف قوله حكم بعدم الاحتجاج بادههما على الاخر - 02:52:36

لان اقوال الصحابة اذا تعارضت ايش واحد الإخوان قال تساقطت ارتفعت وهذا هو الادب معهم ذكره ابن حجر اي ارتفعت عن كون واحد منها حجة على الاخر والتساقط معناه الطرح - 02:52:57

وهذا لا يليق التعبير به في جانب الصحابة رضي الله عنهم وأشار شيخنا ابن عثيمين رحمة الله تعالى إلى قاعدة المسألة عن الراجح بقوله قول الصاحبي حجة على الاصح ما لم يخالف - 02:53:22

مثله فما رجح قوله الصاحبي حجة على الاصح ما لم يخالف مثله فما رجح. والذي مثله هو قول صاحبى اخر والذي رجح هو دليل الكتاب او السنة وهذا اخر البيان على هذه الجملة - 02:53:42

من الكتاب وبقيت منه بقية نستوفيها ان شاء الله تعالى صدر العصر ثم نزلف في منتصفه باذن الله الى الكتاب الاخير وهو تفسير

الفاتحة وقصار المفصل مجتهدين ان نتم بعدهما نجم المنبهات ومنح المكرمات - [02:54:06](#)

وهما الكتابان اللذان وعدنا بهما وهما من الآن يوزعان عند الباب الثاني عشر. فإذا خرجتم فمروا بالباب لتأخذوا نسخ وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد واله وصحبه اجمعين - [02:54:30](#)